مصطلح المساواة
دراسة تاريخية في أعماق فكر البلاغة العربية

بقلم الدكتور

عبد العزيز أبو سريع يس

ا ا أستاذ بقسم البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية

بالمنصورة

مصطلح المساواة

دراسة تاريخية في أعماق فكر البلاغة العربية

توطئة :

نبتت فكرة هذا البحث من خلال أسس ثلاثة : -

الأول : ما هو مسجل في سليقة العرب التي أفصح عنها بشر بن المعتمر من خلال قوله : [١] " وينبغي أن تعرف أقدار المعاني فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين ، وبين أقدار الحالات ، فتجعل لكل طبقة كلاما ، ولكل حال مقاما ، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات ،واعلم أن المنفعة مع موافقة الحال ، وما يجب لكل مقام من المقال".

الثاني : ما هو مسجل في رصد هذه السليقة – في بطون كتب التراث الأولى – من مثل قول الجاحظ :[٢] " ورأينا الله تبارك وتعالى إذا خاطب العرب والأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف ، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعل الكلام مبسوطا وزاد في الكلام " وقوله :[٣] " ولمكان افتراق المعاني واختلاف العلل قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لبعضهم : اعقلها وتوكل [٤] ، وقال لبلال : " أنفق بلالاً ، ولا تخش من ذي العرش إقلالا ".

الثالث : ما هو مقرر في صناعة أداء المعاني التي سجلها شيخ هذه القواعد – الإمام السكاكي – بقوله:[٥] " اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره " حيث إن هذا التتبع – كما قررنا خلال الأساسين الأولين – يؤكد أن المساواة بمعنى تساوي الألفاظ والمعاني وتوازنها مع حاجة المتلقين لها هي الطريق البلاغي الأمثل في الإفادة المقصودة ، وهذا ما لم تبحثه كتب البلاغة إلا ما

---

(١) راجع البيان والتبيين جـ ١ / ١٣٨ ، والصناعتين ١٤١ ، والنقل هنا من الصناعتين

(٢) الحيوان جـ ١ / ٩٤

(٣) الحيوان جـ ٢ / ١١٥

(٤) رواه الترمذي عن أنس ، وقال السيوطي حديث ضعيف – الجامع الصغير ١١٩١ – نقلا عن محقق الحيوان

(٥) مفتاح العلوم ٧٠

ندر[١] ، بل ما هوَّن منه شيخ هذه البلاغة ، وجعله غير محمود ولا مذموم بقوله في معرض الحديث عن أداء المعاني :[٢] " فلنقتصر على بيان معنى الإيجاز والإطناب ، وعلى إيراد عدة أمثلة في الجانبين ، أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق،والبناء على شيء عرفي مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم ، ولا بدَّ من الاعتراف بذلك مقيسا عليه ، ولنسمَّه متعارف الأوساط ، وإنه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم ، فالإيجاز هو:أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط ، والإطناب هو:أداؤه بأكثر من عباراتهم ، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل ".

ثم تابعه على ذلك الشراح والمحققون– في عصر التقعيد العلمي للبلاغة قائلين: [٣] " لم يتعرض– أي السكاكي– للمساواة لأنه لا فضيلة لكلام الأوساط ، فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون بليغا ، إذ ليس فيه نكتة يعتد بها ".

ويجب أن نوضح – من أول الأمر – أن هذا البحث ليس خلطاً للأوراق بين حديث هذه المساواة وحديث مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته التي هي عمود البلاغة وزمامها ، ذلك أن إيضاح وبيان مدى هذه المطابقة يستوعب ما نحن فيه ، بل يؤكده ، بيان ذلك أن الأداء الأمثل للفائدة المقصودة أو للمعنى المطلوب إبلاغه للمتلقين مرتبط تمام الارتباط بما هم عليه من حال تستوجب الأسلوب الذي تم به هذا الأداء ، والإخلال بشيء من هذا الأسلوب : نقصا أو إطالة يستلزم الإخلال بمرعاة حال هؤلاء المتلقين ، من هنا كانت المساواة هي روح هذه المطابقة ، ومن هنا كانت الحاجة إلى هذا البحث .

معنى المساواة قبل ظهور هذا المصطلح

جاءت المساواة كفن أدبي رفيع في السليقة العربية من خلال ما حكته كتب الأدب عن هذه السليقة مثل قول ابن رشيق فيما حكاه عن أحد شيوخه قائلا:[٤] "سئل أبو عمرو ابن العلاء : هل كانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم ليسمع منها ، قيل فهل كانت توجز ؟ قال: نعم ليحفظ عنها. قال : وقال الخليل بن أحمد : يطول الكلام ويكثر ليفهم ، ويوجز

---

(١) مثل قدامة بن جعفر في كتابه نقد الشعر – كما سيأتي .

(٢) مفتاح العلوم ١٢٠

(٣) انظر حاشية الدسوقي (ضمن شروح التلخيص) جـ ٣ / ١٦٠

(٤) العمدة جـ ١ / ١٨٦

ويختصر ليحفظ ،وتستحب الإطالة عند الإعذار والإنذار،والترهيب والترغيب، والإصلاح بين القبائل – كما فعل زهير والحارث بن حلزة ومن شاكلهما ".

وأقول: ويستحب الإيجاز في مثل حديث الله سبحانه لرسوله صلى الله عليه وسلم مثبتـاً له، ومسرّياً عنه حزنه وما يلاقيه من أذى الكافرين وتعييرهم له بأنه أصبح أبتراً،لما مات ابنه القاسم ، حيث قال العاصي بن وائل :أصبح محمداً أبتراً من ابنه ، فنزل قول الله عز وجل: (إنا أعطيناك الكوثر ، [1] فصل لربك وانحر ، إن شانئك هو الأبتر) ، وكذا قول الله عز وجل في الرد على المشركين [2] لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عـن نسب رب العزة (قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد).

وجاءت المساواة كحديث نظري فيما حكته كتب الأدب العربي أيضا ، مثل قــول الجاحظ حاكيا عن العرب:[3] " اعلم أن جميع خطب العرب من أهل المدر والوبر ،والبدو والحضر ، على ضربين :منها الطوال ومنها القصار، ولكل ذلك مكان يليق به ، وموضع يحسن فيه ، .... ومتى شاكل – أبقاك الله – ذلك اللفظ معناه ، وأعرب عن فحـواه ، وكان لتلك الحال وفقا ، ولذلك القدر لفقا ، وخرج من سماجة الاستكراه ، وسلم من فساد التكلف كان قمينا بحسن الموقع ، وبانتفاع المستمع".

وفي شرح معنى المساواة ــ كفن أدبي ــ: ألمح أن أبا عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد قد ذكرا مقام الكلام:" كانت العرب تطيل ليسمع منها" فيكون إشباع البيان هو وسيلة

([1]) رأي بعض المفسرين أن المراد بالكوثر الحوض (انظر تفسير الطبري مجلد ١٠- الجزء الثلاثون صـ ٢٠٨) والأولى أن يكون المراد كثرة الأتباع في الدنيا والآخرة ليتحقق مقابل تعيير العاصي بن وائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالبتر ، فإن الكثرة تضاد معنى القلة ، يؤيد ذلك قراءة أبي بن كعب للآية الكريمة (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم) ولو كان جواب اللعين : إنا أعطيناك الحوض الذي من صفته كذا وكذا لم يكن ردا عليه ولا مشاكلا لجوابه ، ولم يقل : إن شانئك أبتراً بدون هو ؛ لأن المراد اختصاص العاصي بن وائل بهذا الوصف ، فلابد من وجودها ،وقد تحقق ذلك حيث أسلم أولاد العاصي وصاروا من أتباع محمد – صلى الله عليه وسلم – وأصبح هو الأبتر لا محمد – صلى الله عليه وسلم – ، ونظيرها في آيات النجم ؛ حيث إن المراد إفادة الاختصاص في قول الله سبحانه(وأنه هو أغنى وأقنى ، وأنه هو أمات وأحيا)لأن هناك من ينازع الله في هذه الأوصاف مثل اليهود – كما حكى الله عنهمّ (لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء)،والنمروذ الذي قال لإبراهيم عليه السلام (أنا أحيي وأميت) فكان لابد من لفظ (هو) لإفادة اختصاص الله بهذه الأوصاف .أما الآيات(وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى وأنه أهلك عاد الأولى وثمود فما أبقى) فلم يأت فيها الضمير (هو) لأن أحداً لم يدّع الخلق ، ولم يدّع إهـلاك قوم عاد وثمود ، فلا داعي لإفادة اختصاص الله بهاتين الصفتين – انظر الروض الأنف للإمام السهيلي جـ ٢ / ١٤٥

([2])انظر تفسير الطبري مجلد ١٠ – الجزء الثلاثون ٢٣١ – سورة الإخلاص

([3]) البيان والتبيين جـ ٢ ٧ ، ٨

الإقناع والفهم بما هو موضوع الحديث،كما" كانت توجز ليختصر الكلام " ويكون الغرض الرئيس لموضوع الحديث الحفظ ،وقد نتذكر في هذا الصدد إعلان امتنان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بنعمة الله عليه في قوله (أعطيت جوامع الكلم) ، بل امتنان الله عليه بنزول القرآن في قوله عز وجل [1]: (وإنه لتنزيل رب العالمين ، نزل به الروح الأمين ، على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين) ، وإنما كان ذلك كذلك ليحفظ القرآن ولتحفظ أحاديثه – صلى الله عليه وسلم – [2] (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)، فإذا ضممنا إلى ما ذكره كل من أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ما نقله الجاحظ عن العرب الذي أسلفنا ذكره عرفنا معنى المساواة عندهم : أنهم لم يفعلوا ذلك إلا ليشاكل اللفظ معناه ،ويكون المذكور من الأسلوب موافقاً للحال ، وقميناً بحسن الموقع وبانتفاع المستمع – كما يقول الجاحظ – وذلك ما يشعرنا باتساع معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ونرى الآن أن نؤكد هذا المعنى ببعض الأدلة النظرية والتطبيقية :-

١- مقولة بشر بن المعتمر الشهيرة في كتب البلاغة التي تربط بين الأسلوب والمعنى والمتلقى التي أسلفنا ذكرها في التوطئة لهذا البحث [3] .

٢- حوار معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما مع صحار العبدي حول معنى الإيجاز، وتعليق الجاحظ عليه بما يشير إلى معنى المساواة الذي نقصده[4]، " قال معاوية رضي الله عنه لصحار العبدي : ما الإيجاز ؟ قال أن تجيب فلا تبطئ وتقول فلا تخطئ ، فقال معاوية متعجبا : أو كذلك تقول ! فظن صحار أن الأمر يتعلق بما هو شائع عن العرب من إيثار المجاز في الكلام فقال : أقلني يا أمير المؤمنين ! لا تخطئ ولا تبطئ ، فاستنكر معاوية عليه هذه الإجابة فقال له : لو أن سائلاً سألك عن الإيجاز فقلت : لا تخطئ ولا تبطئ ، وبحضرتك خالد بن صفوان ،لما عرف بالبديهة ،وعند أول وهلة أن قولك لا تخطئ ، متضمن بالقول ، وقولك : لا تبطئ متضمن بالجواب " ، وقال

---

(1) سورة الشعراء الآيات ١٩٢ – ١٩٥

(2) سورة الحجر آية ٩ ، والمقصود من الذكر الوحي ، وكلا القرآن والسنة وحي لقوله عز وجل في مطلع سورة النجم(وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)وقوله سبحانه (وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو ذكر وقرآن مبين) سورة يس آية ٦٩ .

(3) ارجع إليها هناك (ص ١ من هذا البحث).

(4) انظر الحيوان جـ ١ / ٩٠ ، ٩١ مع بعض التعليق.

الجاحظ معقبا : " وهذا حديث – كما ترى – آثروه ورضوه ،ولو أن قائلا قال لبعضنا: ما الإيجاز ؟ لظننت أنه يقول الاختصار ، والإيجاز ليس يعنَى به قلة عدد الحروف واللفظ....... وإنما ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سببا لإغلاقه". والمثال في ذلك ما كتبه الجاحظ في موضع آخر من مؤلفاته حيث ذكر قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه الحسن – يرفعه –: " أن المهاجرين قالوا يا رسول الله إن الأنصار قد فضلونا بأنهم آووا ونصروا وفعلوا وفعلوا ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : أتعرفون ذلك لهم ؟ قالوا نعم ، قال : فإن ذاك ، ليس في هذا الحديث غير هذا ، يريد إن ذاك شكر ومكافأة [1] ".

والقاعدة في ذلك ما نقله أبوهلال العسكري في تعريف الإيجاز :[2] ":قيل لبعضهم: ما الإيجاز قال حذف الفضول وتقريب البعيد ".

٣- حوار إياس مع مجادليه حول معنى الإطناب وتعليق الجاحظ عليه [3] " قيل لإياس : ما فيك عيب إلا كثرة الكلام ، قال : فتسمعون صوابا أم خطأ؟ قالوا لا، بل صوابا ، قال فالزيادة من الخير خير " وعلق الجاحظ فقال :" وليس كما قال،للكلام غاية، ولنشاط السامعين نهاية،وما فضل عن قدر الاحتمال،ودعا إلى الاستثقال والملال، فذلك الفاضل هو الهذر، وهو الخطل ، وهو الإسهاب الذي سمعت الحكماء يعيبونه "، وأضيف تعليقا آخر للجاحظ في ذات الموضوع – وإن كان في موضع غير هذا – :" لا يردد وهو يكتفي في الإفهام بشطره – أي بشطر الكلام فما فضل عن المقدار فهو الخطل " [4] .

ظهور مصطلح المساواة عند أبي الهلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)

ظهر مصطلح المساواة في كنف مصطلح الإيجاز عند أبي هلال العسكري الذي عقد فصلين يقابل فيهما آراء من يفضلون الإيجاز، ومن يفضلون الإطناب ، ونحن من خلال دراستنا لهذين الفصلين نستطيع أن نقسم كلامه إلى ما يلي : –

أولا : الفصل الأول (الإيجاز)

١- آراء من يفضلون الإيجاز وننقل منها قوله :[5]

---

(١) انظر البيان والتبيين جـ ٢ / ٢٧٨
(٢) الصناعتين ١٧٩
(٣) البيان والتبيين جـ ١ / ٩٩ وانظر الصناعتين ١٨٠ / ١٨١
(٤)الحيوان جـ ١ / ٩١
(٥) أنظر الصناعتين ١٧٩ – ١٨١

أ- " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أعطيت جوامع الكلم ".

ب- " سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لرجل كفاك الله ما أهمك ، فقال : هذه البلاغة ".

ت- " قيل لبعضهم : ما البلاغة ؟ فقال الإيجاز ، قيل وما الإيجاز ؟ قيل حذف الفضول وتقريب البعيد ".

ث- " قيل لبعضهم : من أبلغ الناس؟ قال : من حلَّى المعنى المزيز [1] باللفظ الوجيز وطبَّق المَفْصِلَ قبل التحزيز ".

ج- " قيل للفرزدق : ما صيَّرك إلى القصائد القصار بعد الطوال ؟ فقال إني رأيتها في الصدور أوقع ، وفي المحافل أجول ".

٢- تقسيم الإيجاز إلى قسمين:إيجاز قصر، وإيجار حذف.ومما يدخل في الأول" المساواة " ، وهو أن تكون المعاني بقدر الألفاظ ،والألفاظ بقدر المعاني لا يزيد بعضها على بعض ، وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب ،وإليه أشار القائل بقوله : " كأن ألفاظه قوالب لمعانيه ".

ونحن بالنظر إلى صنيع أبي هلال من جعل المساواة قسما من أقسام الإيجاز،واقتناعه بقول القائل إن الألفاظ فيها قوالب للمعاني نرد عليه قوله:إن المساواة هيالمذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب،ونؤكد ذلك بمقولته في شرح إيجاز القصربأنه تقليل الألفاظ وتكثير المعنى،حيث قال نفس هذا المعنى بعد ذكر بعض أمثلة المساواة ، قال : " ومن ألفاظ هذه الفصول– أي ومن أسلوب هذه الأمثلة – ما كانت معانيه أكثر من ألفاظه ".

كما أننا إذا نظرنا إلى قوله الذي اقتنع به في مفهوم المساواة – أعني أن الألفاظ فيها قوالب للمعاني – وأضفنا إلى ذلك الآراء التي انتخبها عمن يفضلون الإيجاز، نكون قد وصلنا إلى ما سبق أن أشرنا إليه من أن مفهوم المساواة هو مفهوم مطابقة الكلام لمقتضى الحال ؛ ذلك أن الحديث الشريف (أعطيت جوامع الكلم) وتعليقه صلى الله عليه وسلم على الرجل الذي قال لأخيه : كفاك الله ما أهمك بأن هذه هى البلاغة، إشارة إلى حال المستمع الذي تم له المعنى وجاء مناسبا لما يحتاجه ، ومثل ذلك ما جاء في كلام بعضهم بأن الإيجاز حذف الفضول الذي لا يحتاجه السامع وتقريب المعنى البعيد ، وكذا أيضا

---

[1] المزيز : الفاضل من المز أي الفضل والجودة.

تطبيق المفصل قبل إلقاء الكلام يعني رعاية حال المستمعين ، أما كلمة الفــرزدق فهــي صريحة في هذا المضمار حيث تفصح عن استيعاب المستمع لما يلقى إليه من كلام بليغ .

بقيت لنا نقطة هامة هي إثبات انحراف مفهوم الإيجاز عند أبي هــلال إلى تقليــل الألفاظ – بل إلى تقليل الحروف – كما في حديثه عن الآية الكريمة [١](ولكم في القصاص حياة) حيث علق على مفهوم الإيجاز فيها بقوله :[٢](ويتبين فضل هذا الكلام إذا قرنته بما جاء عن العرب في معناه ، وهو قولهم [٣] " القتل أنفى للقتل " فصار لفظ القرآن فوق هذا القول لزيادته عليه في الفائدة،وهو إبانة العدل لذكر القصاص وإظهار الغرض المرغوب عنه فيه لذكر الحياة ، واستدعاء الرغبة والرهبة لحكم الله به ولإيجازه في العبارة ، فــإن الذي هو نظير قولهم " القتل أنفى للقتل " إنما هو " القصاص حياة " وهذا أقل حروفا مــن ذاك ، ولبعده من الكلفة بالتكرير ، وهو قولهم " القتل أنفى للقتل " ولفظ القرآن برئ مــن ذلك ، وبحسن التأليف وشدة التلاؤم المدرك بالحس ، لأن الخروج من الفــاء إلى الــلام أعدل من الخروج من اللام إلى الهمزة ".

وبنا الآن نستعرض بعض أمثلة أبي هلال – في هذا الفصل – والتي أصبحت في مفهومنا تندرج تحت مصطلح المساواة، حيث هي توفي المعنى مع رعاية المقام الذي تقال فيه ، حتى وإن حافظ هو على ما شاع عند العرب من مصطلح الإيجاز؛ ذلك أنه في أمثلة إيجاز الحذف الجيد – كما سيأتي – لم يخرج عما قاله النحاة من أن المحذوف لا بــدَّ أن يكون مع وجود قرينة تشير إليه ، وتنبئ عن رعايته واعتبار وجوده ، وفي إيجاز الحذف الرديء اعتبر سقوط الكلام عن درجة البلاغة ، وذلك هو أسُّ معنى المساواة .

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٩

(٢) الصناعتين ١٨١

(٣)لم ترد هذه العبارة في كتب الجاحظ – حسب قراءاتي فيها – وإنما جاء (قتل البعض إحياء للجميع – البيان والتبيين جـ ٢ /٣١٦ ، بعض القتل إحياء للجميع – الحيوان جـ٢/٨٨)،وذكر المفسرون أن للعرب كلمات في مثل هذا المعنى كثيرة ، أخصرها العبارة المشهورة التي نحن بصدد التعليق عليها ، وأورد أبو حيان في بحره المحيط ج٢/١٥ " القتــل أوقى للقتل ". وللأستاذ مصطفى صادق الرافعي بحث جيد في هذه العبارة في كتابه وحي القلم – نهاية الجــزء الثالــث يطعن في عربيتها وجاهليتها ويفضل عليها قول أبي تمام:

وأخافكم كي تغمدوا أسيافكم   إن الدم المغبــرّ يحرسه الدم

ويقول إن هذه الكلمة مولدة كقول أبي تمام (الدم يحرسه الدم) لكن بيت أبي تمام أبلغ منها، وكلاهما وضع بعد نزول القرآن ، ولكنني أرجح رأي أبي هلال في عربيتها لعدم نفي المفسرين لعروبتها من جهة ، ولسعة اطلاع أبي هلال على الثقافة العربية من خلال قراءة كتبه من جهة أخرى.

من أمثلة إيجاز القصر عند أبي هلال

– قوله تعالى : (لكل نبأ مستقر) ثلاث كلمات اشتملت على عواقب الدنيا والآخـــرة[١]

– وقوله تعالى : (خذ العفو وامر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) " فجمع جميع مكارم الأخلاق بأسرها ؛ لأن في العفو صلة القاطعين ،والصفح عن الظالمين ، وإعطاء المانعين ، وفي الأمر بالعرف تقوى الله وصلة الرحم وصون اللسان عن الكذب ، وغض الطرف عن الحرمات ، والتبرؤ من كل قبيح ، لأنه لا يجوز أن يأمر بالمعروف وهو يلابس شيئا من المنكر ، وفي الإعراض عن الجاهلين الصبر والحلم وتنزيه النفس عن مقابلة السفيــه بما يوتِــغ الدين [٢] ويُسقِط القدرة " [٣] .

– وقوله تعالى : (أخرج منها ماءها ومرعاها)، " فدل بشيئين على جميع ما أخرجه من الأرض قوتا ومتاعا للناس من العشب والشجر و الحطب واللباس والنار والملح والمـــاء ، لأن النار من العيدان ، والملح من الماء ؛ والشاهد علـــى أنـــه أراد ذلك كله قوله تعالى (متاعا لكم ولأنعامكم) [٤]– وقوله صلى الله عليه وسلم : " (إذا أعطاك الله خيرا فليبن عليك ، وابدأ بمن تعول ، وارتضخ من الفضل ، ولا تلم على الكفاف ، ولا تعجــز عـــن نفسك)،قوله صلى الله عليه وسلم:(فَلْيَبِنْ عليك)أي فليظهر أثره عليك بالصدقة والمعروف ، ودل على ذلك بقوله : (وابدأ بمن تعول ، و ارتضخ من الفضل) أي اكسر من مـــالك وأعط ، و اسم الشيء الرضيخة ، (ولا تعجز عن نفسك) أي لا تجمع لغيـــرك وتبخـــل عن نفسك فلا تقدم خيرا " [٥].

من أمثلة المساواة

- قول الله عز وجل [٦] (حور مقصورات في الخيام) .
- وقول الله سبحانه [٧] (ودوا لو تدهن فيدهنون) .
- وقوله صلى الله عليه وسلم (البلاء موكل بالمنطق) .

---

[١] الصناعتين ١٨٣ والآية رقم ٦٧ من سورة الأنعام .

[٢] الوتغ (بالتحريك) : الهلاك والإثم وفساد الدين .

[٣] الصناعتين ١٨٣ والآية رقم ١٩٩ من سورة الأعراف .

[٤] الصناعتين ١٨٣ ، الآية الأولى رقم ٣١ من سورة النازعات والآية الأخيرة رقم ٣٣ من نفس السورة .

[٥] الصناعتين ١٨٤ .

[٦] مقصورات أي محبوسات على أزواجهن ، والآية رقم ٧٢ سورة الرحمن

[٧] سورة القلم آية ٩

- وقول طرفة :

ستبدي لكل الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

- وقول الشاعر :

يطـــول اليـــوم لا ألقـــاك فيه وحَولٌ نلتقي فيه قصـــير

من أمثلة إيجاز الحذف الجيد

- قول الله تعالى : [١] (ق والقرآن المجيد) لتبعثُنَّ .
- وقول الله سبحانه : [٢](إلا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه) أي كباسط كفيه إلى الماء ليقبض عليه.
- وقول الله عز وجل [٣] : (فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم) أي في مرضاتهم .
- وقول الشاعر :

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحاجب والعيونا

العيون لا تزجج وإنما أراد وكحلن العيون .

- وقول الشاعر :

تراه كأن الله يجدع أنفه وعينيه إنْ مولاه ثاب له وفْر

أي ويفقأ عينيه .

ومن أمثلة الحذف الرديء [٤]

- قول الحارث بن حلزة :

والعيش خير في ظلا ل النوك ممن عاش كدًّا

يقول أبو هلال : " وإنما أراد : العيش الناعم خير في ظلال النوك من العيش الشـــاق في ظلال العقل ، وليس يدل لحن كلامه على هذا فهو من الإيجاز المقصِّر ".

- وقول الشاعر :

أعاذل عاجل ما أشتهى أحبُّ من الأكثر الرائث

---

(١) سورة ق الآيتان ١، ٢

(٢) سورة الرعد آية ١٤

(٣) سورة المائدة آية ٥٢

(٤) انظر الصناعتين ١٩٤ ، ١٩٥

يعني عاجل ما أشتهى مع القلة أحب إليّ من رائثه مع الكثرة .

- قول عروة بن الورد :

عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا

يعني إذ يقتلون نفوسهم في السلم .

- ومن النثر ما كتب بعضهم : فإن المعروف إذا زجا كان أفضل منه إذا توافر وأبطأ ، وتمام المعنى أن يقول : إذا قل وزجا ، فترك ما به يتم المعنى وهو ذكر القلة .
- ومثل ذلك أيضا ما كتب بعضهم : فما زال حتى أتلف ماله ، وأهلك رجاله ، وقد كان ذلك في الجهاد والإبلاء ، أحق بأهل الحزم وأولى ، والوجه أن يقول : فإن إهلاك المال والرجال في الجهاد والإبلاء أفضل من فعل ذلك في الموادعة .

ثانيا : الفصل الثاني (الإطناب)

١- **آراء من يفضلون الإطناب** : لم ينقل أبو هلال رأيا عن تفضيل الإطناب إلا مرتبطا بالإيجاز وكليهما مرتبط بالمستمعين ، مما يشير – كما أسلفت القول أكثر من مرة – إلى معنى المساواة الذي هو روح حديث المطابقة .

- قال أصحاب الإطناب [١] : " المنطق إنما هو بيان ، والبيان لا يكون إلا بالإشباع ، والشفاء لا يقع إلا بالإقناع ، وأفضل الكلام أبيَنه ، وأبيَنه أشده إحاطة بالمعاني ، ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامة إلا بالاستقصاء ، والإيجاز للخواص ، والإطناب مشترك بين الخاصة والعامة " .
- روى عن جعفر بن يحيى أنه قال : [٢] " متى كان الإيجاز أبلغ كان الإكثار عِيّاً ، ومتى كانت الكناية في موضع الإكثار كان الإيجاز تقصيراً " .
- أمر يحيى بن خالد بن برمك اثنين أن يكتبا كتابا في معنى واحد ، فأطال أحدهما واختصر الآخر فقال للمختصر – وقد نظر في كتابه – : ما أدري موضع مزيد ، وقال للمطيل : ما أرى موضع نقصان [٣] .

---

(١) انظر الصناعتين ١٩٦

(٢) الموضع السابق

(٣) الموضع السابق

- ومن كلام أبي هلال : [1] " الإطناب إذا لم يكن منه بدٌّ إيجاز ، كما أن الإيجاز في الإفهام محمود ممدوح " .

٢- أمثلة من الإطناب

رصد أبو هلال في الأساليب العربية الفصيحة بعض المواطن التي اعتبرها من الإطناب، وألاحظ أنه في كل موطن يذكر ما يشير إلى السبب الذي من جهته كان الإطناب مثل التكرير ، والإتباع ،والمزاوجة ، وذكر الخاص بعد العام ، وفي اعتقادي أن تعليله بأن ذلك ليس من أسباب حسن الأسلوب فحسب ، وإنما لإرادة أمر آخر هو التوكيد مثلا، أقول : في اعتقادي أن ذلك ينبئنا مرة أخرى بأن هذا من حديث المساواة التي هي روح مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

وبنا الآن إلى الأمثلة :

١- **يقول أبو الهلال عن التكرير** [2] : " كرر الله عز وجل في سورة الرحمن قوله : (فبأي آلاء ربكما تكذبان) وذلك أنه عدد فيها نعماءه ، وأذكر عباده آلاءه ، ونبههم على قدرها ، وقدرته عليها ، ولطفه فيها ، وجعلها فاصلة بين كل نعمة ليعرف وضع ما أسداه إليهم منها ، وقد جاء مثل ذلك عن أهل الجاهلية ، قال مهلهل (على أن ليس عدلا من كليب) فكررها فى أكثر من عشرين بيتا . وهكذا قول الحارث بن عباد (قرّبا مربط النعامة مني) كررها أكثر من ذلك،هذا لما كانت الحاجة إلى تكريرها ماسة ، والضرورة إليه داعية ، لعظم الخطب وشدة موقع الفجيعة " .

٢- **يقول أبو هلال عن الإتباع :** [3] " وإنما جاءوا - أي العرب - بالصفة وأرادوا توكيدها فكرهوا إعادتها مرة ثانية ، فغيَّروا منها حرفا ، ثم أتبعوها الأولى كقولهم : عطشان نطشان ، كرهوا أن يقولوا عطشان عطشان ، فأبدلوا من العين نونا ، وكذلك قالوا حسن بسن ، وشيطان ليطان .

٣- **يقول أبو هلال عن المزاوجة** [4] " ولابد للكاتب في أكثر أنواع مكاتباته من شعبة من الإطناب يستعملها إذا أراد المزاوجة بين الفصلين ، ولا يعاب ذلك منه ، وذلك مثل : لما

---

(١) انظر الصناعتين ١٩٨

(٢) الصناعتين ٢٠٠

(٣) الصناعتين ٢٠٠

(٤) الصناعتين ٢٠٠/٢٠١

أحيط بمروان قال خادمه باسل : من أغفل القليل حتى يكثـر ، والصغيـر حتى يكبـر والخفي حتى يظهر ، أصابه مثل هذا .

٤- **يقول أبو هلال عن ذكر الخاص بعد العام** : [١] " قول الله عز وجـل (إن الله يأمـر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي) الإحسان داخل في العدل ، والفحشاء داخل في المنكر ، والبغي داخل في الفحش " .

مصطلح المساواة في الدراسات القرآنية لدى الإمام أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٦ هـ)

لم يدرس الإمام الرماني مثل الجاحظ سليقة العرب وكلامهم ، ولم يـدرس أيضـا صناعة الكلام شعرا ونثرا مثل أبي هلال ، وإنما درس وجوه إعجاز القـرآن للعـرب ، ومن هنا نقول : إن الأجدر به أن يحافظ على ما يتغنى به العرب من قدرتهم على الوحي والإشارة إلى المعاني حيث قهرهم الرسول الله صلى الله عليه وسلـم بالقـول الشريـف (أعطيت جوامع الكلم) الذي يمكن أن يكون – كما أسلفنا مرادا به الوحي قرآنا وسنة – أقول : الأجدر به أن يحافظ على مصطلح الإيجاز ، وهو ما حدث فعلا ، حيـث حصـر البلاغة في عشرة أقسام ، أولها : الإيجاز .

ونبدأ دراسة كلام الرماني من قوله: [٢] " **الإيجاز** : تقليل الكلام من غيـر إخـلال بالمعني ، وإذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة ، فالألفاظ القليلة إيجاز .

والإيجاز على وجهين : حذف، وقصر ، فالحذف : إسقاط كلمة للاجتزاء عنهـا بدلالـة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، و**القصر** : [٣]بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف ، فمن الحذف [٤] (واسأل القرية) ومنه [٥](ولكن البرَّ من اتقى) ، ومنه [٦] (براءة من الله) ، ومنه [٧] (طاعةٌ وقولٌ معروف) ومنه حذف الأجوبة وهو أبلـغ من الذكر ، وما جاء منه في القرآن كثير، كقوله جل ثناؤه [٨] : (ولو أن قرآنا سيّرت به

---

[١] المرجع السابق ٢٠١ ، والآية الكريمة رقم ٩٠ من سورة النحل

[٢]انظر ٧٦/٧٧ من رسالة الرماني (النكت في إعجاز القرآن) ضمن ثلاث مسائل في إعجاز القرآن للخطّابي والرماني وعبد القاهر الجرجاني

[٣] أي بناء

[٤] سورة يوسف ٨٢

[٥] سورة البقرة ١٨٩ ، والمعنى : برّ من اتقى

[٦] مطلع سورة التوبة ، والمعنى هذه براءة من الله

[٧] سورة محمد ٢١ ، والمعنى أمرنا طاعة وقول معروف

[٨] سورة الرعد ٣١

الجبال أو قطعت به الأرض أو كلّم به الموتى) كأنه قيل : لكان هذا القرآن ، ومنـــه [١] (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) كأنه قيـــل : حصلوا على النعيم المقيم الذي لا يشوبه التنغيص والتكدير ، وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ذكر الجواب لقُصِر على الوجه الذي تضمنه البيان . وأما الإيجاز بالقصر دون الحذف فهو أغمض من الحـــذف ، وإن كان الحذف غامضا ، للحاجة إلى العلم بالمواضع التي يصلح فيها من المواضع التـــي لا يصلح فيها ، فمن ذلك [٢] (ولكم في القصاص حياة) ، ومنه [٣](يحسبون كل صيحـــة عليهم) ، .... ، ومنه [٤] (إنما بغيكم على أنفسكم) ، ومنه [٥] (ولا يحيق المكـــر السيئ إلا بأهله) ".

ونلاحظ – من خلال تعريفة المذكور للإيجار – أنه يميل إلـــي رأى أبـــي هـــــلال العسكري في الاعتداد بأن الإيجاز يعتمد قلة الألفاظ والحروف ،ويتأكد من ذلك من يقـــرأ حسن تنظيمه شرح حديث المقارنة بين الآية الكريمة (ولكم في القصاص حياه) وقـــول العرب(القتل أنفي للقتل) الذي أسلفنا ذكره من قبل فى أربعة أوجه ، بل أكثر مـــن ذلك يلاحظ أنه قام بتعداد حروف الآية فوجدها عشرة أحرف بينما القول العربي أربعة عشر حرفا عند حديثه عن الوجه الثاني (الوجازة في العبارة) [٦] .

([١]) سورة الزمر ٧٣

([٢]) سورة البقرة ١٧٩

([٣]) سورة المنافقون ٤

([٤]) سورة يونس ٢٣

([٥]) سورة فاطر ٤٣

([٦]) يقول الرماني ما نصه : " استحسن الناس من الإيجاز قولهم : القتل أنفي للقتل ، وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة والإيجاز وذلك يظهر من أربعة أوجه : أنه أكثر في الفائدة ، وأوجز في العبارة وأبعد من الكلفة بتكرير الجملة ، وأحسن تأليفا بالحروف المتلائمة . أما الكثرة في الفائدة ففيه كل ما في قولهم : القتل أنفي للقتل وزيادة معان حسنة ، منها إبانة العدل لذكره القصاص ، ومنها إبانة الغرض المرغوب فيه لذكره الحياة ، ومنها الاستدعاء بالرغبة والرهبة لحكم الله به ، وأما الإيجاز في العبارة فإن الذي هو نظير – القتل أنفي للقتل – قوله (القصاص حياة) والأول أربعـــة عشر حرفا، والثاني عشرة أحرف ، وأما بعده من الكلفة بالتكرير الذي فيه علي النفس مشقة فإن في قولهم : القتل أنفى للقتل تكريرا غيره أبلغ منه ، ومتي كان التكرير كذلك فهو مقصر في باب لبلاغة عن أعلي طبقة ، وأما الحسن بتأليف الحروف المتلائمة فهو مدرك بالحس ، وموجود في اللفظ فإن الخروج من الفاء إلي اللام – يعني في القصاص، علـــي اعتبار إسقاط الياء والألف عند النطق – أعدل من الخروج من اللام إلي الهمزة – في القتل أنفي- ، وكذلك الخروج من

ومن دراسة الرماني للإيجاز أنه جعل مراتبه بالنسبة للسامع علي وجهين : [1]

"**أحدهما:** إظهار النكتة بعد الفهم لشرح الجملة **والآخر**: إحضار المعني بأقل ما يمكن من العبـــارة، والوجه الأول يكون كثيرا في العلوم القياسية٠٠٠٠٠وأما الوجه الأخر فمستأنف لم يقرر له حال خاصة " .

وأما مراتب الإيجاز بالنسبة للقائل فهي علي ثلاثة أوجه[2]: " الإيجاز بسلوك الطريق الأقرب دون الأبعد ، وإيجاز باعتماد الغرض دون ما تشعب ، وإيجاز بإظهار الفائدة بمـــا يستحسن دون ما يستقبح ، لأن المستقبح ثقيل علي النفس، فقد يكـــون للمعنـــي طريقـــان أحدهما أقرب من الأخر كقولك :تحركْ حركة سريعة – في موضع أسرعْ ، وقد يكتنـــف الغرض شعب كثيرة كالتشبيب قبل المديح ، وكالصفات لما يعترض الكلام مما ليس عليه الاعتماد ، وإذا ظهرت الفائدة بما يستحسن فهو إيجاز لخفته علي النفس ".

وهذا الكلام من الرماني جد خطير لأنه يكشف لكل من الأديب والمتلقي والناقد طرق أداء أو تذوق المعني بالإضافة إلي دراسة وسائل إيجازه ، كما أنه في المجال العلمـــي يحبذ أن يكون بعد الإطناب إيجاز يلخص المعني المراد ويحسّنه ، أو علي حـــدٍّ تعبيـــره يظهر نكتة الموضوع بعد الفهم للشرح المطنب الثقيل علي النفس .

ويعدد الرماني مزية الإيجاز وفضيلة بلاغتة في نهاية حديثه عنه فيقـــول[3]: " وإذا عرفت الإيجاز ومراتبه وتأملت ما جاء في القرآن منه عرفت فضيلته علي سائر الكلام ، وهو علوُّه علي غيره من سائر الكلام ، وعلوُّه على غيره من أنواع البيـــان ، والإيجـــاز تهذيب الكلام بما يحسن به البيان ، والإيجاز تصفية الألفاظ من الكدر ، وتخليصهـــا من الدرن،والإيجاز البيان عن المعني بأقل ما يمكن من الألفاظ،والإيجاز إظهار المعني الكثير باللفظ اليسير ".

<u>وهذا الكلام من الرماني يقطع بأنه يري أن أساليب</u> القرآن الكريم كلها من الإيجاز ، وأن الإيجاز عنده علي معان وصور متعددة .

= الصاد إلي الحاء – في القصاص حياة – أعدل من الخروج من الألف إلي اللام— في القتل- فباجتماع هذه الأمور التي ذكرناها صار أبلغ منه وأحسن ، وإن كان الأول بليغا حسنا ". النكت ٧٨/٧٧

(١) المرجع السابق ٧٩

(٢) المرجع السابق ٨٠/٧٩

(٣) المرجع السابق ٨٠

علي أنه من الأهمية بمكـــان أن نذكـــر أن الرماني لا يري الإطناب إلا مصطلحـــا لفظيا عند استلزام المقام تفصيل المعنـــي ، وهـــذا يخدم قضية المساواة عندنا [١] ولنقرأ الآن قوله: [٢] " الإيجاز والإكثار إنما هما في المعني الواحد ، وذلك ظاهر في جملة العدد وتفصيله ، كقول القائل لي عنده خمسة، وثلاثة، واثنان في موضع لي عنده عشـــرة [٣] ، وقد يطول الكلام في البيان عن المعاني المختلفة وهو مع ذلك في نهاية الإيجاز.......... كصفة ما يستحقه الله تعالي من الشكر علي نعمه " .

وقد أكد الرماني إثبات مصطلح المساواة دون أن يدري في اعتبار الإطناب مصطلحا لفظيا عند استلزام المقام تفصيل المعني – صدد مقارنته بلاغة كل من الإيجاز والإطناب وبيان أضدادهما– فقال: [٤] "الإيجاز بلاغة ، والتقصير عيّ ، كما أن الإطناب بلاغـــة ، والتطويل عيّ ، والإيجاز لا إخلال فيه بالمعني المدلول عليه ، وليس كذلك التقصيـــــر ، لأنه لابدَّ فيه من الإخلال ، فأما الإطناب فإنما يكون في تفصيل المعني وما يتعلـــق به في المواضع التي يحسن فيها ذكر التفصيل ، فإن لكل واحد من الإيجاز والإطناب موضعـــاً" يكون به أولي من الآخر ، لأن الحاجة إليه أشد ، والاهتمام به أعظم ، فأمـــا التطويـــل فعيب وعيّ لأنه تكلف فيه الكثير فيما يكفي منه القليل ، فكان كالسالك طريقا بعيدا جاهلا منه بالطريق القريب ، وأما الإطناب فليس كذلك لأنه كمن سلك طريقا بعيدا لما فيه مـــن النزهة الكثيرة والفوائد العظيمة ، فيحصل في الطريق إلي غرضه من الفائدة علي نحو ما يحصل له بالغرض المطلوب ".

وإذا كان لنا من كلمة في نهاية حديثنا عن الرماني فإن لنا إن نقول : إن كل هذا الحديث إنما هو حديث مساواة ، لأننا نقدر خصوصية ما فعل الرماني ، حيث هو في معـــرض الدفاع عن البيان المعجز، والذكر الحكيم الذي هو تنزيل رب العالمين ، ونستدل علي ذلك بما نقله ابن رشيق عنه ، في الفصل الذي عقده للإيجاز قائلا: [٥] " الإيجاز عند الرماني علي ضربين : مطابق لفظه لمعناه ، لا يزيد عليه ولا ينقص عنه

---

(١) يذكر صاحب سر الفصاحة أن مقصود الرماني من الإطناب طول الكلام في فائدة وبيان وهو علي التحقيق ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة انظر سر الفصاحة ٢٠٠ – تحقيق علي فوده طـــ٢ سنة ١٩٩٤م – مكتبة الخانجي

(٢) النكت ٨٠

(٣) يعني إذا تطلب المقام تذكير المدين بتفاصيل دينه حتى يتذكره

(٤) النكت ٧٨/٧٩

(٥) العمدة لابن رشيق جـــ ١ / ٢٥٠، ٢٥١

.... والضـــــرب الثاني وهو قول الله عز وجل (واسأل القرية) يسمونه الاكتفاء ، وهو داخـــل في بـــاب المجاز ، وفي الشعر القديم والمحدث منه كثير ، يحذفون بعض الكلام لدلالة الباقـــي علي الذاهب " ثم قال ابن رشيق معلقا : " فأما الضرب الأول مما ذكر أبو الحسن فهم يسمونه " المساواة ".

مصطلح المساواة وقضية أداء المعني الشعري

سندرس الآن علاقة مصطلح المساواة بهذه القضية من خلال عالمين جليلين هما : قدامة ابن جعفر ت٣٢٧هـــ ، والحسن بن رشيق القيرواني ت٤٥٦هـــ

أولا: قدامة بن جعفر (ت٣٢٧هـــ)

درس قدامة بن جعفر قضية الشعر بادئاً بحدّه وتعريفه قائلا: [١] " إنه قول مـــوزون مقفى يدل علي معني " . ومن خلال هذا الحدّ درس في كتابه " نقد الشعر " هذه العناصر الأربعة : اللفظ والمعني والوزن والقافية ، مرة علي سبيل الإفراد ، ومـــرة علي سبيـــل التركيب . ويهمنا – الآن– حيث إن موضوعنا " الأداء الشعري للمعاني التركيبيـــة " ما قاله في دراسته التركيبية لهذه العناصر:

أولا : درس قدامة بن جعفر تحت عنوان " ائتلاف اللفظ مع المعني " مصطلحي المساواة والإيجاز كطريقة لأداء المعني ، كما درس أيضا تحت هذا العنوان مصطلحات الجنـــاس والتمثيل والإرداف كطريقة لتحسين أداء المعني .

ونحن وإن كان يعنينا مصطلحي المساواة والإيجاز فحسب باعتبار أن موضوعنا هو دراسة أداء المعني فإننا نشير أولاً إلي استقلالية مصطلح المساواة عن مصطلح الإيجـــاز عند قدامة لأول مرة ، كما نؤكد –كما سيتبين للقارئ الآن من خلال دراسته لمصطلـــح الإيجاز – أنه يبحث فيه إيحاء المعنى وإشاراته الخفية ، وليس أداءه علي طريقة تقليـــل الألفاظ والحروف ، وهذا هو الجديد والهام في دراسته ، ولعل هذا في اعتقادنا هو السبب في أن البلاغيين بعده سمُّوا هذا النوع من الإيجاز باسم الإشارة ، ثم توسعوا في دراستها حتى ألحقوا بها كل ما هو خاص بحسن المعني كصور التشبيه الضمني،والكناية ،والتمثيل ،والتعريض ، كما سيأتي في دراستنا عند ابن رشيق القيرواني.

ومن أمثلة المساواة [٢] عنده قول زهير:

---

[١] نقد الشعر ١٤

[٢] انظر نقد الشعر ١٥٣/١٥٤

ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفي على الناس تعلم

وقول ليلي الأخيلية :

فلا يبعدنْك الله يا توْب إنما لقاء المنايا دارعا مثل حاسر [1]

ومن أمثلة الإيجاز عنده قول امريء القيس في وصف فرسه :

علي هيكل يعطيك قبل سؤاله أفانين جري غير كزٍّ ولا واني

شارحا هذا الإيجاز بقوله :[2] " فقد جمع بقوله (أفانين جري) ما لوعدّ لكان كثيرا ، وضم إلي ذلك أيضا جميع أوصاف الجودة في هذا الفرس ، وهو قوله (قبل سؤاله) أي يذهب في هذه الأفانين طوعاً من غير حثٍّ ، وفي قوله (كزٍّ ولا واني) ينفي عنه أن يكون معه الكزازة من قبل الجماح والمنازعة، والوني من قبل الاسترخاء والفترة " .

ومن الأمثلة أيضا قول قتادة بن طارق الأزدي:

أهاجك ربع قد تحمل حاضره وأحسن بعد الحيّ منه مناظره

حيث شرح هذا الإيجاز فقال : [3] " ما تنظر إلي موضع منه إلا ذكرت فيه من الأنس ممن كان بحله ما قد أوحش في هذا الوقت خلوه منه " .

<u>ثانيا</u> : درس قدامة بن جعفر تحت عنوان " ائتلاف القافية مع سائر معني البيت أمرين كليهما يجلب الحسن في أداء المعني، هما: التو شيح ، والإيغال ، لكننا سندرس الإيغال فقط[4] ، لأنه – وفقا لكلامه – يعُدّ من قبيل أداء أصل المعني .

والإيغال[5] عند قدامة هو أن يأتي الشاعر بالمعني في البيت تاما من غير أن يكون للقافية في ما ذكره صنع ، ثم يأتي بها لحاجة الشعر فيزيد بمعناها في تجويد ما ذكره من المعني في البيت مثل قول زهير:

كأن فتات العهن في كل منزل نزلت به حَبُّ الفنا لم يحطم

([1])توب: ترخيم توبة ،وهو توبة الخفاجي المتوفى عام ٦٧هـ ، وكان يهيم حبا بليلي الأخيلية ،وتوفيت بعده عام ٨٠هـ

([2])انظر— نقد الشعر ١٥٥ / ١٥٦

([3]) المرجع السابق ١٥٦/١٥٧

([4]) أما التوشيح عنده (انظر ١٦٧ نقد الشعر) هو أن يكون أول البيت شاهداً بقافيته ، ومعناها متعلقاً به – أي من حيث الحسن ، حتى إن الذي يعرف قافية القصيدة التي البيت منها إذا سمع أول البيت عرف أخره وبانت له قافيته مثل قول عباس بن مرداس:

هم سودوا هجنا وكل قبيلة يبين عن أحسابها من يسودها

([5]) نقد الشعر ١٦٨/١٦٩

فالعهن هو الصوف الأحمر ، والفنا : حب تنبته الأرض أحمر ، فقد أتي علي الوصف قبل القافية ، لكن حب الفنا إذا كسر كان مُكَسَّره غير أحمر فاستظهر في القافية لما أن جاء بها ، بأن قال " لم يحطم " فكأنه وكَّد التشبيه بإيغاله في المعني .

وأقول : إن هذا الشرح هو الذي أوعز لنا دخول الإيغال مضمار أداء المعني وليس حسنه فحسب .

ثالثا : درس قدامة بن جعفر تحت عنوان " عيوب المعاني" ما يمكن أن نعتبره داخلا في دراستنا من حيث الإخلال بتفصيل أداء المعني مثل فساد الأقسام عن طريق التكرار غير المفيد مثل قول هذيل الأشجعي

فما برحت تومي إليَّ بطرفها وتومض أحيانا إذا خصمها عقل

لأن تومض وتومي بطرفها متساويان في المعني ، ومثل قول أمية بن أبي الصلت :

لله نعمتنا تبارك ربنا رب الأنام ورب من يتأبّد [١]

حيث أن "يتأبّد" تعني إما يتوحَّش وإما يتقوَّت ، وكلاهما داخل في الأنام ، وتكرارٌ له ، أو عن طريق ترك ما لا يمكن تركه مثل قول جرير في بني حنيفة [٢] :

صارت حنيفة أثلاثا فثلثهم من العبيد وثلث من مواليها

يقول قدامة معقبا "علي هذا البيت : بلغني أن هذا الشعر أُنشد في مجلسٍ ورجل من بني حنيفة حاضر ، فقيل له : من أيهم أنت ؟ فقال من الثلث الملغي ذكره "

ومن هذا القبيل أيضاً ما ذكره قدامة تحت عنوان " عيوب ائتلاف اللفظ والمعني " [٣] مثل قول عبيد الله بن عبد الله بن مسعود :

أعاذل عاجل مالي أحبُّ إليّ من الأكثر الرائث

فإنما أراد أن يقول : عاجل مالي مع القلة أحب إلي من الأكثر البطيء ، فترك الشاعر مع القلة وبه يتم المعني .

وقول عروة بن الورد :

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا

---

(١) نقد الشعر ١٩٢

(٢) المرجع السابق ١٩٣

(٣) المرجع السابق ٢٠٤

فإنما أرد أن يقول عجبت لهم أن يقتلوا نفوسهم في السلم ومقتلهم عند الوغى أعذر ، فترك " في السلم " .

وقول الحارث بن حلزة :

والعيش خير في ظلا   ل النوك [١] ممن عاش كداً

أراد أن يقول " والعيش خير في ظلال النوك من العيش بكـدّ في ظـلال العقـل " أو أن يقول : " إن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ".

ومن هذا القبيل أيضا ما ذكره تحت عنوان " عيوب ائتلاف اللفظ والوزن " [٢] مثل حشو البيت بلفظ لا منفعة فيه إلا إقامة الوزن مثل قول أبي عدي العبشمي

نحن الرعوس وما الرعوس إذا سمت   في المجد للأقوام كالأذناب

وقول مصقلة بن هبيرة :

ألكني إلي أهل العراق رسالة   وخص بها حُيِّيتَ بكر بن وائل

فقول الأول " للأقوام " وقول الثاني "حييت" حشو لا منفعة فيه إلا إقامة الوزن .

رابعا : وضع قدامة بن جعفر تحت " عيوب ائتلاف اللفظ والوزن " أيضا حذف بعـض الكلمة من أجل الوزن ، وهذا العيب سماه قدامة [٣] التثليم ، وعرفه بقوله : هو أن يأتـي الشاعر بأشياء يقصر عنها العروض ، فيضطر إلي تلمها والنقص عنها ، مثل قول أميـة ابن أبي الصلت :

ما أري من يغيثني في حياتي   غير نفسي إلا بني إسرال

أي إسرائيل .

وقول علقمة بن عبدة :

كأن إبريقهم ظبيٌ علي شرف   مفدّمٌ [٤] بسبا الكتان ملثوم

أراد بسبائب الكتان.

وقول لبيد :   درس المنا بمتالع فأبان

أراد بالمنا : المنازل.

---

[١] النوك : بالضم والفتح : الحمق والجنون

[٢] نقد الشعر ٢٠٦/٢٠٧

[٣] المرجع السابق ٢٠٦

[٤] من الفدام ، وهو السداد

ومثل ذلك الزيادة في الكلمة من أجل الوزن[1] ، وقد سمي قدامه هذا العيب(التذنيب) ، وعرفه بقوله : أن يأتي الشاعر بألفاظ تقصر عن العروض فيضطر إلي الزيادة فيها مثل قول الكميت :

لا كعبد المليك أو كيزيد أو سليمان بعد أو كهشام

أراد بالمليك : الملك.

ومثل ذلك تغيير صورة الاسم إلي صورة أخري من أجل الوزن [2] ، وقد سمي قدامة هذا العيب (التغيير) ، مثل قول بعضهم يذكر سليمان عليه السلام (ونسج سُلَيم كل قضاء ذائل) ، وقول الأخر [3] (من نسج داود أبي سلام).

ونحن بعد هذا نقول إن أداء المعني الشعري عند قدامه لا يتجاوز حديث المساواة من حيث الأداء الفني المقبول بلاغة ، وإن كان قد ارتفع به درجة لبحث أسس حسن الصورة في هذا الأداء ، وهذا ما درسه البلاغيون بعده تحت عنوان الصورة البيانية .

أما حديث عيوب أداء المعاني الشعرية فإنه قد اتفق فيه مع أبي هلال العسكري وإن كان قد زاد عليه من حيث تعريف هذا العيب وتقنينه وتسميته .

<u>ثانيا : أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ)</u>

توسع ابن رشيق في دراسة الشعر توسعاً كبيراً حيث جمع – كما هو نص عبارته[4] – أحسن ما قاله كل عالم من العلماء قبله ليكون كتابه – كما هي ترجمته – (العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده) ، ثم عوّل علي قريحة نفسه في تأليف مادته العلمية إلا ما تعلق بالخبر ، وضبطته الرواية ، فإنه لا سبيل إلي تغيير شيء من لفظه ولا معناه ليؤتي الأمر علي وجهه ، ومن ثم فإننا نرى عنده دراسة تفصيلية شاملة لموضوعات بحثنا ، لكننا سنحاول تلخيص ذلك في النقاط الآتية : –

<u>١– في دراسته لموقف الشعراء من الإيجاز والإطالة</u> [5]

ذكر أن الشعر كله إنما كان رجزاً وقطَعاً ، وأنه إنما قُصِّد علي عهد هاشم بن عبد مناف ، وكان أول من قصَّده مهلهل وامرؤ القيس ، وبينهما وبين مجيء الإسلام مائه

---

(1) نقد الشعر ٢٠٧

(2) الموضوع السابق

(3) نقد الشعر ٢٠٨

(4) انظر العمدة ١٧/١٦

(5) العمدة ج١ /١٨٩–١٩١ (بتصرف).

ونيــف وخمسون سنة ، كما ذكر أن أول من طوّل الرجز وجعله كالقصيد الأغلب العجلي شيئـــا يسيراً، وكان علي عهد النبي صلي الله عليه وسلم ، ثم أتي العجاج بعدُ فافتنّ فيه ، ومـــن ثم فإن الشاعر إذا قطّع وقصّد ورجز فهو الكامل[1] ، وقد جمع ذلك كله الفرزدق ، ومن المحدثين أبو نواس ، وكان ابن الرومي يقصّد فيجيد ، ويطيل فيأتي بكل إحسان ، وربما تجاوز حتى يسرف ، وخير الأمور أوساطها ، وهو القائل:

وإذا امرؤ مدح امرأً لنواله ... فأطال فيه فقد أراد هجاءه

لو لم يقّدر فيه بُعد المستقي ... عند الورد لما أطال رشاءه

وكان أبو نواس قويّ البديهة والارتجال، لا يكاد ينقطع ولا يروّى إلا فلتة ، روى أن الخصيب قال له مرة يمازحه وهما بالمسجد الجامع :أنت غير مدافع في الشعر، ولكنك لا تخطب ! فقام من فوره يقول مرتجلا :

منحتكم يا أهل مصر نصيحتي ... ألا فخذوا من ناصح بنصيب

رماكم أميـــر المؤمنين بحيّـــة ... أكول لحيات البـــلاد شـــروب

فإن يك باقي سحر فرعون فيكم ... فإن عصا موسي بكف خصيب

ثم التفت إليه وقال : والله لا يأتي بمثلها خطيب مصقـــع ، فكيـــف رأيت ؟ فاعتـــذر إليه وحلف إن كنت إلا مازحاً .

ثم ذكر رأي العلماء في احتياج الشاعر إلي كل من الإيجاز – أو القطع كما يسميــه – والقصيدة الطويلة فقال [2]: " وقال بعض العلماء : يحتاج الشاعر إلي القِطَع حاجته إلي الطوال ، بل هو عند المحاضرات والمنازعات والتمثـل والملح أحـوج إليها منـه إلـي الطوال ".

ثم قرر رأيه في هدوء قائلا : [3] " غير أن المطيل من الشعراء أهيب في النفوس من الموجز وإن أجاد ، علي أن للموجز من فضل الاختصار ما ينكره المطيل ، ولكن إذا كان صاحب القصائد دون صاحب القطع بدرجة أو نحوها ، وكان صاحب القطع لا يقدر علي التطويل إن حاوله بتّةً سوّى بينهما ، لفضل غير المجهود علي المجهود ، فإنا لا نشك أن

---

(1) أي الشاعر الكامل

(2) العمدة حـــ١/ ١٨٦

(3) المرجع السابق ١٨٨/١٨٧

المطوّل إن شاء جرد من قصيدته قطعة أبيات جيدة ، ولا يقدر الآخر أن يمد من أن بياته التي هي قطعة قصيدة " .

ونحن نرد عليه هذا الرأي ، ذلك أنه من قبيل الجدل العقلي العقيم ، فالشأن في الشعر ، بل وحتى في النثر – شأن موقف ومقام يتطلب نوعاً خاصاً من الأداء ، وقد ألمحنا إلي ذلك من قبل ، ولا مانع أن ننقل هنا حديث الجاحظ عن العرف العربي للشعر والنثر معاً الذي يقول فيه: [1] " وجدنا الناس إذا خطبوا في صلح بين العشائر أطالوا ، وإذا أنشدوا الشعر بين السماطين في مديح الملوك أطالوا ، وللإطالة موضع وليس ذلك بخطل ، وللإقلال موضع وليس ذلك من عجز " أما الذي يقوله ابن رشيق عن استطاعة صاحب الإيجاز أن يطيل أو صاحب الإطالة أن يقتطع عدة أبيات جيدة من قصيدته فذلك من المزالق التي تسببت في انحدار بلاغتنا العربية- كما سنرى بعد حين .

٢- في دراسته لباب الإيجاز

قسمه إلي ضربين – كما أسلفنا – نقلاً عن الرماني : إيجاز بمعني المساواة ، وإيجاز حذف ، ومن أمثلة الضرب الأول عنده، قول الشاعر :-

يا أيها المتحلّي غير شيمته إن التخلُّق يأتي دونه الخُلُق

ولا يواتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة ، فانظر بمن تثق

يقول ابن رشيق:[2]" فهذا شعر لا يزيد لفظه علي معناه ، ولا معناه علي لفظه شيئا ".

ومن أمثلة الضرب الثاني قول الله عز وجل [3] (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلّم به الموتى) . يقول ابن رشيق كأنه قال : لكان هذا القرآن ".

هذا ، ولم يخرج ابن رشيق في حديث الإيجاز عن هذا المضمار ، لكن الذي نريد أن نذكره له هنا أنه أكّد ما ذكره قدامة بن جعفر من اعتبار حذف بعض الكلمة اضطراراً لأجل وزن الشعر ليس من إيجاز الحذف الذي سماه " الاكتفاء " [4] ذاكراً نفس شواهد قدامة [5] ، أما حذف جزء الكلمة المقصود ، بمعني أنه ليس اضطراراً لأجل الوزن ، فقد

---

(1) الحيوان حـ١ /٩٢، ٩٣
(2) العمدة جـ ١ / ٢٥٠
(3) سورة الرعد ٣١
(4) العمدة حـ١ / ٢٥١
(5) المرجع السابق حـ١/ ٢٥٠-٢٥٤.

وافق علي اعتباره من الإيجاز الحسن ، ولذلك قال: [١] " ومن الإشارات الحذف ، نحـــو قول نعيم بن أوس يخاطب امرأته :

إن شئتِ أشرفنا جميعا فدعا   الله كل جهده فأسمعـــا

بالخير خيراً وإن شراً فـــا   ولا أريد الشر إلا أن تا

قالوا : يريد وإن شرا فشر ، وألا أن تشائي ، وأنشدوا

ثم تنادوا بعد تلك الضوضا   منهم بهل وهات ويا يا

نـــادى منـــــاد منهم ألا تا   قالو جميعا كلهم بلى فا [٢]

وأنشد الفراء : قلت لها : قومي، فقالت : قاف . يريد : قد قمت ".

هذا ، ويجب أن نذكر له أيضا توسعه في دراسة باب الإشارة ليجعلها شاملة لبعـــض صور حسن أداء المعني مثل : التشبيه الضمني في قول الراجز يصـــف لبنـــا ممذوقـــاً

....   جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

والتعريض في قول كعب بن زهير لرسول الله صلي الله عليه وسلم

في فتية من قريش قال قائلهم   ببطن مكة لما أسلموا زولوا

حيث إنه تعريض مدحٍ برسول الله صلي الله عليه وسلم أو بأبي بكر أو بعمر رضي الله عنهما .

والكناية والتمثيل وغير ذلك مما هو مذكور عنده في حديث الإشارة لا يفوت من يطلبه[٣]

٣- <u>في دراسته لباب البلاغة</u>

ذكر [٤] ما يفيد أن البلاغة وصف خاص لكل من المصطلحات الثلاثة : الإيجـــاز ،الإطناب ، والمساواة .

<u>فمن الأول</u> قوله : تكلم رجل عند النبي صلي الله عليه وسلم ، فقال له النبي صلي الله عليه وسلم : كم دون لسانك من حجاب ؟ فقال : شفتاي وأسناني فقال له صلي الله عليه وسلم: إن الله يكره الانبعاق في الكلام ، فنضّر الله وجه رجل أوجز في كلامه واقتصـــر علـــي حاجته" .

---

(١) العمدة جـــ١ / ٣١١،٣١٠

(٢) يا فلان ويا فلان (في البيت الأول) ، ألا تفعل ، بلي فافعل (في البيت الثاني)

(٣) العمدة جـــ / ٣٠٢- ٣٢١

(٤) المرجع السابق جـــ ١ /٢٤٥

ومن الثاني قوله : " قيل لإبراهيم الإمام : ما البلاغة ؟ قال : الجزالة والإطالـــة ، وهـــذا مذهب جماعة من الناس جلة ، وبه كان يقول ابن العميد في منثوره ".

ومن الثالث قوله : " لا يكون الكلام يستوجب اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه ، ولا يكون لفظه أسبق إلي سمعك من معناه إلي قلبك ".

وإن كنت ألمح أنه يستجيد الإيجاز بدلالة قوله : " سئل النبي صلي الله عليه وسلـــم فيم الجمال ؟ قال : في اللسان ، يريد البيان [١] ، ذلك أنه حدّ البيان بما نقله عن الرمانـــي بأنه : [٢] إحضار المعني للنفس بسرعة إدراك ، مستتبعا ذلك بكثير من أمثلة الإيجاز [٣] ، منها الآية الكريمة (ولكم في القصاص حياة) ، والسورة الكريمة (قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد) ، والحديث الشريف : " المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد علي من سواهم " ومن كلام عمر بـــن الخطـــاب رضي الله عنه : كفي بالمرء غيًّـــا أن تكون فيه خلة من ثلاث:أن يعيب شيئا ثم يأتي مثله ، أو يبدو له من أخيه ما يخفي عليه من نفسه ، أو يؤذى جليسه فيما لا يعنيه ".

وتعليقنا علي حديثه عن البلاغة أننا لم نجد – علي امتداد أبواب كتابه – باباً للإطناب ، كما أنه تبرأ منه عندما ذكر أنه مذهب جماعة من الناس ، ونحن نستشعر هذا التبرؤ من خلال عدم تعليقه علي الأقوال الأخرى التي عرضها في الإجابة علي السؤال الشائـــع في هذا الباب (ما البلاغة ؟) بمثل هذا القول .أما الإيجاز والمساواة عنده فمفهومهما واحد – كما سبق أن نقلنا حديثه الصريح في هذا المجال في النقطة السابقة ، وفي نهاية حديثنا عن الرماني، لكننا أردنا هنا أن نوضح ربط ابن رشيق باب البلاغة بباب البيان .

٤– **في دراسته لباب الحشو وفضول الكلام** [٤]

انطلق من قول العتابي :

إن حشو الكلام من لكنة المر ء وإيجازه من التقويم

([١]) المرجع السابق جـ١/٢٤١

([٢]) المرجع السابق جـ١/ ٢٥٤

([٣]) المرجع السابق ج١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦

([٤])انظر هذا الباب في العمدة جـ٢/ ٦٩ – ٧٢

حيث وجه هذا القول بتعليقه " ليس كل ما يحشى به الكلام لزيادة فائدة لُكْنة ، وإنما أراد مالا حاجة إليه ولا منفعة "، ومن هنا فإن الحشو عنده مذموم وممدوح ، ومن هنا ذكر – ما حاصله – أن كل زيادة في لفظ تأتي لأجل الوزن الشعري ، أو يمكن الاستغناء عنها لوجود ما يشير إليها فهي من قبيل الحشو المذموم ،وفي هذا الصدد ذكر أن الحشو الذي يأتي في آخر البيت لإقامة الوزن يسمي " استدعاء " ، ومثل له بقول عدى القرشي:

وقيتَ الحتوف من وارث وا ل ، وأبقاك صالحاً رب هود

فإنه لم يأت لهود النبي عليه السلام ههنا معني إلا كونه قافية ، أما الحشو الذي يكون في داخل البيت ويمكن الاستغناء عنه لوجود ما يشير إليه فيسمى " اتكاءً أو ارتفاداً " ، مثل قول أبي صفوان الأسدى يذكر بازياً .

تري الطير والوحش من خوفه حواجر منه إذا ما اغتدي

فقوله (منه) بعد قوله (من خوفه) حشو لا فائدة فيه ولا معني له ، وكذلك قول أبي تمام يصف قصيدة :

خذها ابنة الفكر المهذب في الدجى والليل أسود حالك الجلباب

فقوله (الدجى) حشو ؛ لأن في القسم الثاني ما يدل عليه من زيادة استعارتين مليحتين ، وقول الكلحبة اليربوعي:

إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت حبالُ الهوينا بالفتي أن تَقَطّعا

فقوله : " بالفتي " حشو ، وكان الواجب أن يقول (به) لأن ذكر المرء قد تقدم ، وقال زيد الخيل يخاطب كعب بن زهير

يقول: أري زيداً وقد كان معدما أراه لعمري قد تموّل واقتني

فقوله (أراه لعمري) حشو واستراحة يستغني عنها بقوله (أري زيدا)،وقول قيس بن منقذ

إن الفؤاد قد أمسي هائما كلفاً قد شفّه ذكر سلمي اليوم فانتكسا

لحشوه بـ(قد) في موضعين من البيت ، ثم بـ(أمسى) وبـ(اليوم) علي تناقضهما ، وقول أبي العيال الهذلي:

ذكرت أخي فعاودني صداع الرأس والوصب

لأن (الصداع) من أدواء الرأس خاصة ، فليس لذكر الرأس معه معني.

هذا ، ولنا أن نسجل لابن رشيق – بكل التقدير – رصده بعض الكلمات وبعض الاستعمالات من الحشو الشعري بقوله : " ومما يكثر به حشو الكلام (أضحي وبات وظل وغدا وقد ويوما وأشباهها) ، وكان أبو تمام كثيراً ما يأتي بها ، ويكره للشاعر استعمال (ذا وذي والذي وهو وهذا وهذى) وكان أبو الطيب مولعاً بها ، مكثراً منها في شعره حتى حمله حبه فيها علي استعمال الشاذ وركوب الضرورة في قوله :

لو لم تكن من ذا الورى اللذْ منك هو   عقمتْ بمولد نسلها حوّاء

وكذلك يكره للشاعر قوله في شعره (حقا) إلا أن تقع له موقعها في قول الأخطل

فأقسم المجد حقا لا يحالفهم   حتى يحالف بطن الراحة الشعر

فإن قوله ههنا (حقا) زاد المعني حسنا وتوكيداً ظاهراً.

هذا عن الحشو المذموم ، أما الحشو المحمود فهو الذي يأتي ليس لزيادة حسن الكلام وتقوية معناه فحسب ، وإنما أيضا لأن له دوراً وفائدة هامة في إتمام أداء المعني ، وهو أنواع :-

منه ما هو علي سبيل التتميم [1] ، بمعني أن يحاول الشاعر معني ، فلا يدع شيئا يتم به حسنه إلا أورده وأتي به : إما مبالغة وإما احتياطا واحتراساً من التقصير ، مثل قول طرفة :-

فسقى ديارك غير مفسدها   صوبُ الربيع وديمة تهمي

لأن قوله " غير مفسدها " تتميم للمعني واحتراس للديار من الفساد بكثرة المطر .

وقول عنترة العبسي :

أثني عليَّ كما علمت فإنني   سهلٌ مخالفتي إذا لم أظلم

" فقوله إذا لم أظلم " تتميم حسن .

وقول امرئ القيس :

علي هيكل يعطيك قبل سؤاله   أفانين جريٍ غير كزٍّ ولا واني

فقوله " قبل سؤاله " تتميم حسن لقوله " أفانين جري ".

ومنه ما هو علي سبيل الالتفات [2]- وهو يقصد التفات المعاني الذي سبقت لنا

---

(1) العمدة جـ٢ / ٥٠ -٥٢

(2) المرجع السابق جـ٢ /٤٥ – ٤٧

دراسته[١] ، لا التفات الضمائر - الذي روّج السكاكي لدراسته في بلاغتنا العربية - مثل قول عوف بن محلم لعبد الله بن طاهر:-

إن الثمانـــــين وبلّغتـــــها قد أحوجت سمعي إلي ترجمان

فقوله : " وبلغتها " التفات ، وقد عده جماعة من الناس تتميماً ، والالتفات أشكل وأولـــــي بمعناه.

وقول بعض العرب:

فظلوا بيوم – دع أخاك بمثله – علي مشرع يروي ولما يصرّد

فقولك " دع أخاك بمثله " التفات مليح.

وقول جرير يرثي امرأته أم حزرة :

نعم القرين- وكنت علق مضنة – واري بنعف بليه الأحجارُ

فقوله " وكنت علق مضنة " هو الإلتفات .

<u>ومنه ما هو علي سبيل الاستثناء</u> [٢] ، مثل قول النابغة الذبياني:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

فجعل فلول السيف عيباً ، وهو أوكد في المدح .

وقول أبي هفان:

ولا عيب فينا غير أن سماحنا أضرَّ بنا ، والبأس من كل جانب

فأفني الردى أرواحنا غير ظالم وأفني الندي أموالنا غير عائـــب

فقوله إن السماح والبأس أضر بهم ليس بعيب علي الحقيقة ، ولكن توكيد مدح ، والمليـــح كل المليح قوله "غير ظالم ، وغير عائب " فهذا الثاني أعجب من الأول وألطف موقعا .

وقول ابن الرومي :

ليس له عيب سوي أنه لا تقع العين علي شبهه

فجعل انفراده في الدنيا بالحسن دون أن يكون له قرين يؤنسه عيباً ؛فهو يزيد توكيد حسنه.

<u>ومنه ما هو سبيل التفريع</u> [٣] ، وذلك أن يقصد الشاعر وصفاً مّا ثم يفرع منه وصفاً آخر يزيد الموصوف توكيداً ،نحو قول الكميت :-

---

(١) انظر العدد الثاني والعشرون (الجزء الثاني) من مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

(٢) العمدة جـ٢ /٤٨-٥٠ هذا ، وقد شاع لدي البلاغيين هذا النوع باسم توكيد المدح بما يشبه الذم .

(٣) العمدة جـ٢ / ٤٢ -٤٤

أحلامكم لسقام الجهل شافية　　كما دماؤكم يشفي بها الكَلِبُ [1]

فوصف شيئاً ثم فرع شيئاً آخر لتشبيه شفاء هذا بشفاء هذا.

ومن التفريع الجيد قول الصنوبري:

ما أخطأت نوناته من صدغه　　شيئاً ولا ألفاتـــه من قدّه

وكأنما أنفاســــه من شعره　　وكأنما قرطاسه من جلده

فانظر إليه كيف يزيده رتبة في الجودة كلما فرع .

ومنه ما هو علي سبيل الإيغال [2] ، وأول من ابتكره امرؤ القيس بقوله يصف الفرس

إذا ما جري شأوين وابتلّ عطفه　　تقول هزيز الريح مرت بأثأب

فبالغ في صفته وجعله علي هذه الصفة بعد أن يجري شأوين ويبتل عطفه بالعرق ، ثم زاد إيغالاً في صفته بذكر الأثأب ، وهو شجر للريح في أضعاف أغصانه حفيف عظيم وشدة صوت ، ومثل ذلك قوله :-

كأن عيون الطير حول خبائنا　　وأرْحلنا الجزع الذي لم يثقب

فقوله " لم يثقب " إيغال في التشبيه ، واتبعه زهير فقال :-

كأن فتات العهد في كل منزل　　نزلن به حبُّ الفنا لم يحطم

فأوغل في التشبيه إيغالاً بتشبيهه ما يتناثر من فتات الأرجوان بحب الفنا الذي لم يحطم ؛ لأنه أحمر الظاهر أبيض الباطن ، فإذا لم يحطم لم يظهر فيه بياض البتة ، وكان خالص الحمرة ، وتبعهما الأعشى فقال يصف امرأة:

غراء فرعاء مصقول عوارضها　　تمشي الهوينا كما يمشي الوجي الوحل

فأوغل بقوله " الوحل " بعد أن قال " الوجي " .

حكي الحاتمي عن عبد الله بن جعفر عن محمد بن يزيد المبرد قال : حدثني التوزي قال : قلت للأصمعي : من أشعر الناس ؟ قال : الذي يجعل المعني الخسيس بلفظه كبيراً ، أو يأتي إلي المعني الكبير فيجعله خسيساً ، أو ينقضي كلامه قبل القافية ، فإذا احتـــاج إليها أفاد بها معني . قال : قلت نحو من ؟ قال نحو الأعشى إذ يقول :

كناطح صخرة يوماً ليفلقها　　فلم يضرها وأوهي قرنه الوعل

---

[1] ذكر صاحب اللسان :ما قاله اللحياني : الرجل الكَلِب هو الذى يعض الناس ، فيعالجه العرب بأن يأتوا رجلاً شريفاً فيقطر لهم من دم أصبعه فيسقون الكَلِب فيبرأ (انظر مادة كلب) .

[2] العمدة جـــ ٢/ ٥٧-٦٠

فقد تم المثل بقوله : وأوهى قرنه ، فلما احتاج إلي القافية قال : الوعل : قال : قلت:وكيف صار الوعل مفضلاً علي كل ما ينطح ؟ قال : لأنه ينحطُّ من قُنَّة الجبل علي قرنـــه فـــلا يضيره ، قال : قلت : ثم نحو من ؟ قال نحو ذي الرمة بقوله :

قف العيس في أطلال ميّة واسأل رُسُوما كأخلاق الرداء المسلسل

فتم كلامه ، ثم احتاج إلي القافية فقال " المسلسل " فزاد شيئاً ، وقوله :

أظن الذي يجدي عليك سؤالها دموعاً كتبريد الجمان المفصّل

فتم كلامه ، ثم احتاج إلي القافية فقال : " المفصل " فزاد شيئاً أيضا .

وتعليقنا في نهاية النقطة الرابعة أن كل ما ذكره ابن رشيق من هذه الأنواع يحتاجه المقام ، ومن ثم يندرج تحت مقياس " المساواة ".

٥- في دراسته لباب التكرار [١]

ذكر أن للتكرار مواضع يقبح فيها ، ومواضع يحسن فيها ، وأن التكرار يقع علي ثـــلاث صور ، أكثرها أن يكون في الألفاظ دون المعاني ، يلي ذلك تكرار المعاني دون الألفاظ ، يلي ذلك صورة الخذلان ويعني بها تكرار اللفظ والمعني جميعا .

ومن تكرار المعيب قول جميل:

وما ذكرتْكِ النفس يابُثْنُ مرة من الدهر إلا كادت النفس تتلف

فتكرير " النفس " ليس له وجه ههنا.

ومن تكرار المعاني المعيب عنده قول امريء القيس:

فيا لك من ليـــل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدّت بيذبل

كأن الثريا علقت في مصامها بأمراس كتان إلي صُمّ جندل

فالبيت الأول يغني عن الثاني ، والثاني يغني عن الأول ، ومعناهما واحد ؛ لأن النجـــوم تشتمل علي الثريا، كما أن يذبل يشتمل علي صم الجندل ، وقوله " شدت بكل مغار الفتل " مثل قوله " علقت بأمراس كتان " .

هذا ، ويقول ابن رشيق عن تكرار المعاني هذا: " وما رأيت أحداً نبه عليـــه " وأنـــا أقول تعقيبا علي هذا الشاهد الوحيد عنده : إن هذا التكرار من قبيل تفصيل المعني بذكـــر الخاص بعد العام ، وهو من الأمور المحمودة لدي جميع علماء البلاغة إذا اقتضي المقام ذلك. أما التكرار المحمود فإن ابن رشيق يرصد له عدة مواضع ، منها قوله : " ولا يجب

---

(١) انظر باب التكرار في العمدة جـــ٢ / ٧٣- ٧٨

للشاعر أن يكرر اسماً إلا علي جهة التشويق والاستعذاب إذا كان في تغزل أو نسب مثل قول قيس بن ذريح :

ألا ليت لُبْنَي لم تكن لي خلة   ولم تلقني لُبْنَى ولم أدر ما هيا

أو علي سبيل التنويه به ، والإشادة إليه بذكر إن كان في مدح [1] كقول الخنساء:

وإن صخراً لمولانا وسيدنا   وإنه صخراً إذا نشتو لنحّار

وإن صخراً لتأتم الهداة به   كأنه عــلم في رأســه نار

أو علي سبيل التقرير والتوبيخ كقول بعضهم:

إلي كم وكم أشياء منكم تريبني   أغمّض عنها لست عنها بذي عمي

أو علي سبيل التعظيم للمحكي عنه ، أنشد سيبويه

لا أري الموت يسبق الموت شيء   نغَّص الموت ذا الغنَي والفقيرا

أو علي جهة الوعيد والتهديد إن كان عتاباً موجعاً كقول الأعشى ليزيد بن مسهر الشيباني

أبا ثابت لا تعلقَنْك رماحنــا   أبا ثابت أقْصِر وعرضك سالم

وذرنا وقوماً إن همُ عمدوا لنا   أبا ثابت واقعد فإنك طاعــم !!

أو علي وجه التوجع إن كان رثاءً وتأبيناً ، نحو قول متمم بن نويرة:

وقالــوا : أتبكي كل قبر رأيتــه   لقبر ثوى بين اللوي فالدكادك ؟؟

فقلت لهم : إن الأسى يبعث الأسى   دعـــــوني ، فهذا كله قبر مالك

ويقع التكرار في الهجاء علي سبيل الشهرة ، وشدة التوضيع بالمهجو ، كقول ذى الرمة يهجو المرئيّ :

تسمَّي أمرأ القيس بن سعد إذا اعتزت   وتأبى السبال الصهب والأُنفُ الحُمْــرُ

ولكنـــا أَصْلُ امرىء القيــس مَعشَــرٌ   يحلُّ لهــم لحــم الخنازيــر والخَمْــر

نصاب امرىء القيس العبيد وأرضهم   ممَــرّ المساحى لا فــلاةٌ ولا مصــر

تخطَّى إلي الفقــر امرؤ القيس ؛ إنــه   سواء على الضيف امرؤ القيس والفقر

تحب امرؤ القيــس القِرى أن تنــاله   وتــأبــى مقاريهــا إذا طلــع الفجــر

هــل النـــاس إلا يا امرأ القيس غادر   وواف ومــا فيكــم وفــاء ولا غــدر

---

[1] أدخل بن رشيق الاستغاثة في باب المدح حيث مدح التكرار في قول العديل بن الفرخ:

بني مسمع لولا الإله وأنتم   بني مِسْمَع لم ينكِر الناس منكراً

وتعقيبنا علي هذه النقطة الخامسة أن التكرار المعيب لا يحمل في طياته أي فـائدة ، أما التكرار المحمود فإنه في كل مرة يحمل معني زائداً جديداً يقصده الشاعر ، ومن ثـم فإنه جزء من المعني الأصلي ، وبهذا يندرج تحت مصطلح المساواة .

مصطلح المساواة وقضية فصاحة العربية

سندرس الآن علاقة مصطلح المساواة بهذه القضية من خلال عالمين هما : الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) ،والإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ) .

أولا : أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي ت ٤٦٦ هـ:

درس ابن سنان الخفاجي مصطلح المساواة متصلاً بقضية فصاحة العربية التي عقـد لها غرض كتابه " سر الفصاحة " كما جاء في خطبته [1] ونلمح من هذه الدراسة أمرين ، **أولهما:** عدم دقته في نقل كلام العلماء السابقين عليه ؛مما ترتب علي ذلك اختلاط المفاهيم عليه وعلي الدارسين لكتابه ،**ثانيهما:**خشونة التأليف العلمي وكثرة جداله لسابقيه،وسنحاول الآن إيضاح ذلك مع تجنب جداله قدر الإمكان ؛ لوضوح مفهوم المساواة عند سابقيـه من جهة ،ولاضطرارنا بعد قليل إلي الدخول في خشونة التأليف العلمي وكثرة الجدل والحوار لدى مدرسة السكاكي من جهة أخري .

ويمكن أن نبدأ دراسة كلامه من عبارته التالية عن جهود العلماء قبلـه : [2] " وقـد قسموا دلالة الألفاظ علي المعاني ثلاثة أقسام :

أحدها : المساواة ، وهو أن يكون المعني مساوياً للفظ .

والثاني : التذبيل ، وهو أن يكون اللفظ زائداً علي المعني وفاضلاً عنه.

والثالث : الإشارة ، وهو أن يكون المعني زائداً علي اللفظ ، أي أنه لفظ موجز يدل علي معني طويل علي وجه الإشارة واللمحة " .

والإيجاز المحمود عنده :[3] " إيضاح المعني بأقل ما يمكن من اللفظ ، وهذا الحد – فـي رأيه – أصح من حدّ أبي الحسن الرماني بأنه العبارة عن المعني بأقل ما يمكن من اللفظ ، وإنما كان حدُنا أوْلي لأنا قد احترزنا بقولنا : "إيضاح" من أن تكون العبارة عن المعنـي

---

(١) انظر سر الفصاحة ص ٣

(٢) المرجع السابق ١٩٦

(٣) المرجع السابق ٢٠٠

وإن كانت موجزة غير موضحة له ، حتى يختلف الناس في فهمه فيسبق إلي قوم دون قوم بحسب أقساطهم من الذهن وصحة التصور ، فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ علي المعني دلالة واضحة ".

وتعقيبنا علي حديث الإيجاز عنده هو: أنه كان غير دقيق في نقله لعبارة الرماني ،ذلك أن الرماني – كما أسلفنا – حد الإيجاز بقوله : " تقليل الكلام من غير إخلال بالمعني " . ومن هنا نري أنه قد احتاج إلي أن يحترس من أن يتهم بعدم فهم وضوح مفهوم الإيجاز فقال : [١] " الفرق بين الإيجاز والإخلال:أن الإيجاز – علي ما ذكرناه – إيضاح المعني بأقل ما يمكن من اللفظ ،والإخلال هو نقص المعني باختصار اللفظ ".

والمساواة المحمودة عنده: [٢] " إيضاح المعني باللفظ الذي لا يزيد عنه ولا ينقص ، وقد احترزت بقولي : " إيضاح " مما احترزت منه في حدّ الإيجاز ، لما أذهب إليه من قبح العبارة عن المعني باللفظ الذي لا يوضحه ".

أما المساواة غير المحمودة عنده فهي الإخلال في أداء المعني بحيث يكون غامضاً خفياً ، نلحظ ذلك من قوله : [٣] " وأما التذييل فهو العبارة عن المعني بألفاظ تزيد عليه ، وإنما لم نقل في التذييل إيضاح المعني– كما قلنا في حدّ المساواة والإيجاز– لما نذهب إليه من حمد الإيجاز والمساواة إذا كان المعني فيهما واضحاً ، فاحترزنا بالإيضاح من أن ندخل في الحد مالا نحمده من المساواة والإيجاز اللذين يكون المعني فيهما غامضاً خفياً ، فأما التذييل فإنا – علي ما قدمناه – لا نحمده في موضع من المواضع ، فلا معني لاحترازنا بذكر الإيضاح في حده " .

وتعقيبنا علي حديث المساواة والتذييل عنده بجملة واحدة هي الاضطراب في فهم كلام العلماء قبله مما تسبب عنه اختلاط مفاهيم هذه المصطلحات لديه ، فبالنسبة للمساواة يستشعر القاري بأدنى مقارنة لما نقلناه : خلطه بينها وبين الإيجاز ، وبالنسبة للتذليل يستشعر القارئ هذا الخلط والاضطراب من قوله : "إنه لا يحمده في موضع من المواضع

(١) سر الفصاحة ٢٠٦

(٢) الموضع السابق

(٣) المرجع السابق ٢٠٧

" مقارناً بقوله الذي نقله عن الرماني : [1] " كان يسمي العبارة عن المعني بالكلام الكثير

مع أن القليل يكفي فيه : التطويل ، ويسمي العبارة عن المعني بالكلام الكثير الذي يستفاد منه إيضاح ذلك المعني وتفصيله : الإطناب، ويجعل التطويل عيباً وعيّاً ،والإطناب حسناً ومحموداً،وهذا المذهب من أبي الحسن موافق لما اخترناه،لأنه يذهب إلي حسن الإطناب الذي هو عنده طول الكلام في فائدة وبيان ،وإخراج للمعني في معاريض مختلفة، وتفصيل له ، ليتحققه السامع ويستقرعنده فهمه ، وهذا هو الذي اخترناه ، وقلنا إنه علي التحقيق : ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة ، وكذلك قد وافقناه في استقباح التطويل وحمد الإيجاز علي ما فسره من معنييهما عنده ".

ويجب أن يلاحظ القارئ الآن أن الذي اختاره ابن سنان ووافق عليه : وهو أن التذييل أوالإطناب المحمود علي التحقيق – كما هو نص عبارته – " ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة " هو مفهوم المساواة عند العلماء [2] .

بقي أن نذكر الجديد عند ابن سنان الخفاجي ، ونحن نحسبه له في المجال النقدي :-

١- إنه بالنسبة للإيجاز – وحسب وجهة نظره – فتح باب المقارنة النقدية بين الأساليب البليغة ، أو قُل أذْكي روح البحث النقدي لباب دراسة السرقات الشعرية ، ونذكر في هذا الصدد قوله :[3] " ولحمد الإيجاز فُضِّل أحد الشاعرين علي صاحبه إذا كانا قد اشتركا في معني وأوجز أحدهما في ألفاظه أكثر من الآخر ، ولهذا قدموا قول الشَّمَّاخ بن ضرار:

إذا ما راية رفعت لمجد ... تلقّاها عرابة باليمن

علي قول بشر بن أبي خازم:

إذا ما المكرمات رُفِعْنَ يوما ... وقصَّر مبتغوها عن مداها

وضاقتْ أذرع المُثرِين عنه ... سما أوسٌ إليها فاحتواها

وإن كان ابن أبي خازم سبق الشماخ إلي المعني إلا أنه جاء به في بيتين ، واختصره الشماخ فأتي به في بيت واحد . ومن هذا القبيل أيضا قول أمرئ القيس:

---

[1] سر الفصاحة ١٩٩/٢٠٠

[2] راجع ما سبق من حديث الرماني عن أن الإطناب في نظره مصطلح لفظي عند استلزام المقام تفصيل المعني .

[3] سر الفصاحة ٢٠٥/ ٢٠٦

منتنيها

إذا ما استحّمت كان فيض حميمها علي متنها كالجمان لدى الجالي

فإن امرأ القيس أتي بهذا التشبيه في بيت واحد ، وأخذه الوليد بن يزيد فأساء ؛ لأنه أتي به في بيتين ، فقال :

كأن الحميم على متنها إذا غرفتْه بأطساسها

جمان يجول على فضـــة جلتْهُ حدايد دواسهـــا

على أن الوليد قد زاد في التشبيه بقوله " على فضة " لكن بين ألفاظه وألفاظ امرئ القيس تفاوت لا يخفى ".

٢- إنه بالنسبة للمساواة التي خلط بينها وبين الإيجاز – فيما نعتقد – سار علي نفـس الدرب النقدي فقال: [١] " والأصل في مدح الإيجـــاز والاختصـــار في الكـــلام أن الألفاظ غير مقصودة فى أنفسهـــا، وأنمـــا المقصود هو المعـــاني والأغراض التي احتيج إلي العبارة عنها بالكلام ، فصار اللفظ بمنزلـــة الطريق إلى المعـــاني التي هي مقصودة ، وإذا كان طريقان يوصّل كل واحد منهما إلي المقصـــود علي سواء في السهولة ، إلا أن أحدهما أخصر وأقرب من الآخر ،فـــلابد أن يكون المحمـــود منهما هو أخصرهما وأقربهما سلوكا إلي المقصد ، فإن تقاربَ اللفظان في الإيجاز وكان أحدهما أشدَّ إيضاحاً للمعني كان بمنزلة تساوى الطريقين فى القرب وزيـــادة أحدهما بالسهولة ، ومثل هذا قول أبي عبادة:

ولم أنس ليلتنا في العناق لفَّ الصـّـبا بقضيـــب قضيبا

وقول غيره:

وضمٍّ لا ينهنهه اعتنـــاق كما التف القضيب علي القضيب

فإن هذين البيتين وإن تساويا في كمية الألفاظ ، فإن بيت أبي عبادة أوضح لأنه بيّن بذكر الصبا ما يلُف القضيب علي القضيب ، ومن ذلك أيضا قول أبي القاسم المطرز البغدادي

وردتُ وقد حلَّ لي ماؤه فلما بكيت عليه حرَم

وقول مهيار بن مرزويه:

بكيت علي الورى فحرَّمتُ ماءَه وكيف يحل الماءُ أكثره دمُ

فبيت مهيار وإن قارنتْ ألفاظه عدد ألفاظ بيت المطرز فقد تضمن من إيضاح المعني ما لم يتضمنه بيت المطرز ، لأن قائلاً لو قال لم حرم الماء لما بكي عليه ، لوجب – في حـــق

---

[١] سر الفصاحة ٢٠٣/٢٠٤

تفسير المعني وإيضاحه – أن يقال : لأن دموعه كانت دماً غلب علي هذا المـــاء والـــدم حرام ، فقد أتي مهيار بهذا التفسير في متن البيت ".

٣- إنه بالنسبة للإطناب الذي لم نستطع أن نحدد له رأياً فيه ،درس الفرق بين التطويل والحشو ، فذكر أن[1] " التطويل هو أن يعبر عن المعني بألفاظ كثيرة ،كل واحـــد منها يقوم مقام الأخر ، فأي لفظ شئت من تلك الألفاظ حذفته وكان المعنـــي علـــي حاله مثل قول الشاعر:

فقدّمت الأديم لراهِشيه   وألفي قولها كذبا ومينا

فالكذب والمين واحد ، بينما الحشو هو اللفظ المتعين زيادته بحيث إذا حذف بقي المعنـــي علي حاله دون تأثر مثل قول أبي عدى:

نحن الرعوس وما الرعوس إذا سمتْ   في المجد للأقـــــوام كالأذناب

فللأقوام هو الحشو ، لأن هذه اللفظة دون ألفاظ البيت هي التي إذا حذفت منه بقي المعني بحاله ".

ثانيا : الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ت ٤٧١ هــ:-

درس الإمام عبد القاهر الجرجاني مصطلح المساواة متصلاً بقضية فصاحة العربيـــة التي كانت شغله الشاغل في بيان دلائل الإعجاز القرآني ، حيث أعجزت العـــرب مزايـــا ظهرت لهم في نظمه،وخصائص صادفوها في سياق لفظه،وبدائع راعتهم من مبادئ آيـــه ومقاطعها ،ومجارى ألفاظه ومواقعها ، وفي مضرب كل مثل ، ومساق كل خبر، وصورة كل عظة وتنبيه ، وإعلام وتذكير، وترغيب وترهيب،ومع كل حجة وبرهان،وصفة وبيان، وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة ، وعُشراً عُشرا ، وآية آية ، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها ، ولفظة ينكر شأنها ، أو يري أن غيرها أصلح هناك أو أشبه ، أو أحرى وأخلق ، بل وجدوا اتساقاً بهر العقول ، وأعجز الجمهور، ونظاماً والتئاماً،وإتقاناً وإحكاماً، لم يدع في نفس بليغ منهم ولو حَـــكّ بيافوخه السماء موضع طمع،حتى خرست الألسنـــة عن أن تدّعي وتقول ، وخذيتْ القروم فلم تملك أن تصول [2] .

---

(١) انظر المرجع السابق ٢٠٨ (بتصريف) .

(٢) انظر دلائل الإعجاز ٣٩

ونبدأ في دراسة كلامه من قوله في تحقيق القول علي (البلاغة والفصاحة):[1] " من المعلوم أنه لا معني لهذه العبارات غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها،ثم تبرجها في صورة هي أبهي وأزين ،وآنق وأعجب ، وأحق بأن تستولي علي هوى النفس،وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب وأولي بأن تطلق لسان الحامد، وتطيل رغم الحاسد ، ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعني من الجهة التي هي أصح لتأديته ، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به ، وأكشف عنه ، وأتم له ، وأحرى بأن يكسبه نبلا ، ويكسب فيه مزية ".

[2]" فليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها علي الوجه الذي اقتضاه العقل " .

وتعقيبنا علي هذا القول أن مصطلح المساواة هو جوهر قضية فصاحة العربية التي ذكرها العلماء قبله تحت أبواب البلاغة والبيان وما شاكل ذلك ،وأنه يمكن دراسته عند الإمام من خلال أمور ثلاثة :-

أولها: أداء المعني من الجهة التي هي أصح لتأديته بأن تحذف فضول القول وتقرب البعيد من المعني .

ثانيها: اختيار الألفاظ التي تكشف عن المعني المقصود للمتكلم وتناسق دلالات هذه الألفاظ وتلاقي معانيها علي الوجه الذي يريده عقل المتكلم، ويستوعبه عقل السامع،بحيث لا يكون هناك سوء قول من المتكلم ، ولا سوء فهم من السامع .

ثالثها:أن تكون صورةالألفاظ التي تؤدى المعني المقصود صورة تتصف بالحسن والتمام.

ونحن في سبيل إيضاح هذه الأمور الثلاثة سنحاول اقتطاف بعض نصوصه اليانعة معقبين عليها بما يفيد وضوح هذا المصطلح عنده ، وبما يشير إلي أنه الدليل الأعظم للإعجاز القرآني الذي أظهر للعرب حسن الأداء القرآني للمعاني التي يريد الله إبلاغها لعباده ، حيث لا إخلال ولا إسهاب فى هذا الأداء ، تعالي الله عن ذلك علوا كبيراً .

النص الأول : وفيه يكشف الإمام عن حقيقة معرفة غرض المتكلم ومعناه الذي يقصده في كلامه فيقول : [3] " واعلم أنَّ مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب

([1]) المرجع السابق٤٣

([2]) مرجع السابق ٤٩/٥٠

([3]) راجع ٤١٣،٤٠٥/٤١٤ دلائل الإيجاز

أو الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة ، وذلك إنك إذا قلت : ضرب زيد عمْراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له ،فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها علي مفهوم ، هو معني واحد لاعدة معان ، وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا وعلي صفة كذا ولغرض كذا ،وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها،وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل " ضرب " وبين ما عمل فيه ، والأحكام التي هي محصول التعلق ".

النص الثاني : وهو نص نظري يكشف فيه الإمام عن كيفية أداء المعني الذي يقصده المتكلم من الجهة التي هي أصح لتأديته وبيان أن ذلك لا يستند إلي اللغة وحدها بل إلي أشياء أخري في النظم مما له علاقة بسليقة العربية التي تقدم وتأخر ،وتحذف وتكرر وفق المعاني والأغراض المقصود إيصالها للمتلقي ، ويبين الإمام أن هذا أمر صعب لا يعرفه إلا العلماء والبلغاء من أجل ذلك كان الأداء القرآني هو التحدي والقهر للعرب الذين يفتخرون بفصاحتهم ، يقول الإمام : [1] " واعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلي اللغة ، ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها ، فليس الفضل للعلم بأن " الواو " للجمع ، و" الفاء " للتعقيب بغير تراخ ، و" ثم " له بشرط التراخي ، و" إن" لكذا ، و" إذا " لكذا ، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعراً وألفت رسالة أن تحسن التخير، وترك العطف ،والحذف والتكرار ، والتقديم والتأخير ، وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف ، ويقتضيها الغرض الذي تؤم ، والمعني الذي تقصد ، وأن تعرف لكل من ذلك من موضعه .

[2] " وليت شعري من أين لمن لم يتعب في هذا الشأن ولم يمارسه ولم يوفر عنايته عليه أن ينظر إلي قول الجاحظ وهو يذكر إعجاز القرآن : ولو أن رجلاً قرأ علي رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة قصيرة أو طويلة ، لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها أنه عاجز عن مثلها ، ولو تُحُدِى بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها " .

[3] " ولم يكن هذا الاشتباه وهذا الغلط إلا لأنه ليس في جملة الخفايا والمشكلات أغرب مذهباً في الغموض ، ولا أعجب شأناً ، من هذه التي نحن بصددها ، ولا اكثر تفلتاً من

---

(1) دلائل للإعجاز ٢٥٠ (بتصرف) .

(2) المرجع السابق ٢٥١

(3) المرجع السابق ٢٥٠

الفهم وانسلالاً منها ، وأن الذي قاله العلماء والبلغاء في صفتها والإخبار عنها ، رموز لا يفهمها إلا من هو في مثل حالهم من لطف الطبع ، ومن هو مهيّأ لفهم تلك الإشارات ، حتى كأن تلك الطباع اللطيفة، وتلك القرائح والأذهان،قد تواضعت فيما بينها على ما سبيله سبيل الترجمة يتواطأ عليها قوم فلا تعدوهم ، ولا يعرفها من ليس منهم " .

النص الثالث : وهو نص تطبيقي يوضح فيه الإمام السليقة العربية التي تؤدى المعني بطريق المساواة أداء حسنا ، شارحاً ومؤكداً فيه ما سبق أن ذكره في النص النظري ، يقول الإمام : (١) " اعمد إلى قول البحتري – يمدح الفتح بن خاقان:–

بلونا ضرائب من قد نرى	فما إن رأينا لفتح ضريباً
هو المرء أبدتْ له الحادثا	تُ عزماً وشيكاً ورأياً صليباً
تنقّل في خُلُقيْ سؤدد	سماحاً مرجى وبأساً مهيباً
فكالسيف إن جئته صارخاً	وكالبحر إن جئته مستثيباً (٢)

فإذا رأيتها قد راقتك وكثرتْ عندك ،ووجدت لها اهتزازاً في نفسك ، فعدْ فانظر في السبب واستقْص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدّم وأخّر ، وعرّف ونكّر، وحذف وأضمر ، وأعاد وكرّر ، وتوخّي علي الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو ، فأصاب في ذلك كله ، ثم لطّف موضع صوابه ، وأتي مأتي يوجب الفضيلة.

أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله : " هو المرء أبدت له الحادثات " ثم قوله " تنقل في خلقى سؤدد ،" بتنكير " السؤدد " وإضافة " الخلقين " إليه ، ثم قوله : " فكالسيف " وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ ، لأن المعني لا محالة : فهو كالسيف ، ثم تكريره" الكاف " في قوله : " وكالبحر " ثم أنْ قرن إلي كل واحد من التشبيهين شرطاً جوابه فيه ، ثم أن خرَّج من كل واحد من الشرطين حالاً علي مثال ما أخرج من الآخر، وذلك قوله"صارخا" هناك و" مستثيباً " ههنا، لا ترى حسنا تنسبه إلى النظم، ليس سببه ما عددت أو ما هو في حكم ما عددت ، فاعرف ذلك " .

(٣) "وإذا عرفت أن مدار النظم على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد

---

(١) دلائل الإعجاز ٨٥/٨٦

(٢) الضرائب : جمع ضريبة .وهي الطبيعة والخلق ، والضريب : المثيل والشبيه ، والمتثيب : طالب الثواب .

(٣)دلائل الإعجاز ٨٧

لها ازديادا بعدها ، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض ".

النص الرابع : وفيه يكشف الإمام صعوبة إدراك مقياس المساواة في أداء المعاني حتى على ذوي العقل الراجح في الإدراك فيقول [1] : " واعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده أن ههنا فروقا خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ، ليس أنهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنها هي ، ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل . روى عن ابن الأنباري أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشوا فقال له أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال: أجد العرب يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله قائم ،ثم يقولون : إن عبد الله لقائم ،فالألفاظ متكررة والمعنى واحد ، فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه ، وقولهم : إن عبد الله قائم ، جواب عن سؤال سائل ،وقوله:إن عبد الله لقائم ،جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني".

النص الخامس: وفيه يبتعد الإمام عن مقياس اتحاد معاني العبارات وعدّ الحروف والكلمات إلى مقياس تغاير المعاني عند اختلاف العبارات فيقول عما قام به العلماء السابقون قبله من المقارنة بين الآية الكريمة (ولكم في القصاص حياة) وقول القائل : " قتل البعض إحياء للجميع " وقولهم إنهما عبارتان معناهما واحد ، ويبين الإمام أن ما قاله العلماء قبله مبني على التسامح ،يقول الإمام :[2] " لا يغرنك قول الناس : قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى فأداه على وجهه ،فإنه تسامح منهم ، والمراد أنه أدى الغرض ، فأما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في كلام الأول حتى لا تعقل ههنا إلا ما عقلته هناك،وحتى يكون حالهما في نفسك حال الصورتين المشتبهتين في عينك كالسوارين والشَّنْفين ففي غاية الإحالة ، وظنٌ يفضي بصاحبه إلى جهالة عظيمة،وذلك أن ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو " قعد " و"جلس" ولكن فيما فهم من مجموع

---

(1) المرجع السابق ٣١٥

(2) المرجع السابق ٢٦١

كلام ومجموع كلام آخر ، نحو أن تنظر في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) وقول الناس " قتل البض إحياء للجمع ".

[1]"وإذ قد عرفت ذلك فإن العقلاء إلى هذا قصدوا حين قالوا:"إنه صح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين ، ثم يكون أحدهما فصيحا والآخر غير فصيح " كأنهم قالوا : إنه يصح أن تكون ههنا عبارتان:أصل المعنى فيهما واحد، ثم يكون لإحداهما في تحسين ذلك المعنى وتزيينه وإحداث خصوصية فيه تأثير لا يكون في للأخرى ".

النص السادس:وفيه يذهب الإمام إلى ما هو أبعد من المقياس السابق الذي هواختلاف المعاني لاختلاف العبارات ، فيبين أن اختلاف صورة المعاني المتحدة ترجع إلى اختلاف غرض المتكلم وقصده ، ويشير إلى وجود صورتين لهذا المعنى المؤدى ، ومن ثَمَّ تقاس جودة الأدب ،وتفاوت الأدباء ،بل ويُتذوّق الكلام ، وتُعرف الأقوال الساذجة التي أدت المعنى غفلا ، والأساليب التي أدت المعنى مجوّدا ، يقول عبد القاهر [2] : " وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصدٌ إلى صورة وصفة ،إن لم يقدّم فيه ما قدّم ، ولم يؤخر ما أخِّر، وبُدئ بالذي ثُنِّي به ،أو ثُنِّي بالذي ثلِّث به ، لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصفة،مثال ذلك:[3] أنك إن قـدَّرت في بيت أبي تمام(في وصف القلم) :-

لعابُ الأفاعي القاتلات لعابه وأرْيُ الجَنَي اشتارتْه أيدِ عواسل [4]

أن "لعاب الأفاعي" مبتدأ و"لعابه" خبر ، كما يوهمه الظاهر أفسدت عليه كلامه ، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه ، وذلك أن الغرض أن يشبّه مداد قلمه بلعاب الأفاعي ، على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس ، وكذلك الغرض أن يشبّه مداده بأري الجَنَى ، على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصِّلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها ، وأدخل السرور واللذة عليها، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان "لعابه" مبتدأ و "لعاب الأفاعي" خبرا ، فأما تقديرك أن يكون "لعاب الأفاعي" مبتدأ و"لعابه" خبرا فيُبْطِلُ ذلك ويمنعُ منه البتة ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مرادا في مثل غرض أبي تمام وهو أن يكون أراد أن يشبِّه "لعاب الأفاعي" بالمداد ،ويشبِّه كذلك "الأرْيَ"

---

(1) دلائل الإعجاز ٤٢٣

(2) المرجع السابق ٣١٤

(3) دلائل الإعجاز ٣٧١ ، ٣٧٢

(4) الأري : العسل . اشتارته : جنته من الخلايا . العواسل : جمع عاسلة ، وهي التي تطلب العسل وتستخرجه.

"به". ذلك أن [١] " سبيل المعاني سبيل أشكال الحلي ، كالخاتم والشَّنْف [٢] والسِّوار ، فكما أن من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غفلا ساذجا ،لم يعمل صانعه فيه شيئا أكثر من أن أتى بما يقع عليه اسم الخاتم إن كان خاتما ، والشَّنْف إن كان شنفا ، وأن يكون مصنوعا بديعا قد أغرب صانعه فيه ،كذلك سبيل المعاني أن ترى الواحد منها غفلا ساذجا عاميا موجودا في كلام الناس كلهم ، ثم تراه نفسه وقد عمد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصور في المعاني ، فيصنع فيه ما يصنع الصَّنَع الحاذِق،حتى يُغْرب في الصنعة ويُدِقَّ في العمل ، ويُبْدِع في الصياغة ،وشواهد ذلك حاضرة لك كيف شئت وأمثلته نصب عينيك من أين نظرت ،تنظر إلى قول الناس :" الطبع لا يتغير "و" لست تستطيع أن تخرج الإنسان عما جبل عليه " فترى معنى غفلا عاميا معروفا في كل جيل وأمة ثم تنظر إلى قول المتنبي :

يُراد من القلب نسيانُكم وتأبى الطباع على الناقل

فتجده قد خرج على أحسن صورة ، وتراه قد تحول جوهرة بعد أن كان خرزة ، وصار أعجب شيء بعد أن لم يكن شيئا ".

وهكذا ينتهي بنا الإمام عبد القاهر إلى أن لكل معنى مقصود صورة واحدة بليغة يؤدي بها ، وأن أي اختلاف في الصورة زيادة أو نقصا هو اختلاف في المعنى المقصود ،وذلك هو المفهوم الأمثل للمساواة .

بقي أن نقول : إن الإمام عبد القاهر بحث صور الإخلال بأداء المعنى من نفس وجهة نظره التي أشرنا إليها في مطلع حديثنا عنه ، أعني ضد الأمور الثلاثة التي بها تستقيم قضية الفصاحة ،أعْني أداء المعنى من غير الجهة التي هي أصح لتأديته كاختلال وجوه التعلق في نظم الصورة اللفظية عند أداء المعنى المقصود،أوعدم تناسق دلالاتها،أو اختلال صورة حسن هذه الدلالة ، والأمثلة على ذلك كما يلي :-

يقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملَّكا أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقاربه [٣]

---

(١) دلائل الإعجاز ٤٢٢ / ٤٢٣

(٢) الشنف : يشبه القرط ويعلق في الأذن من أعلاها ، أما القرط فيعلق في الأذن من أسفلها " شحمة الأذن " وأهل مصر لا يستعملون إلا القرط ويسمونه " الحلَق " بالتحريك.

(٣) مما نقله العلماء عن الرماني(أسباب الإشكال ثلاثة : التغيير عن الأغلب كالتقديم والتأخير وما أشبهه ، وسلوك الطريق الأبعد، وإيقاع المشترك، وكل ذلك اجتمع في هذا البيت، فالتغيير عن الأغلب – فى البيت– سوء الترتيب ؛ لأن

ويقول العباس بن الأحنف :

سأطلب بُعْد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا [1]

ويقول الشاعر :

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر [2]

مصطلح المساواة في دائرة الجدل والاضطراب

لئن كنا قد رأينا بعض الاضطراب والجدل في دراسة ابن سنان الخفاجي لموضوعنا داخل قضية فصاحة العربية ، وحاولنا تجنب الدخول معه في هذه الدائرة،فإنه ليس بوسعنا الآن أن نتجنب ذلك ، لأننا – فيما نعتقد – نجد في دراسة ابن الأثير – في كتابه " المثل الثائر " تأثرا جد كبير بابن سنان الخفاجي ، كما أننا بعد ابن الأثير سندخل إلى مدرسة الجدل كل الجدل في بلاغتنا العربية ، أعني " مدرسة السكاكي وتلاميذه " الذين حاولوا تقعيد البلاغة وتقنينها ، وهذا التقعيد والتقنين أسُّه الجدل والمناقشة لكن ، الله المستعان .

أولا : ضياء الدين ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) وكتابه " المثل الثائر " :-

من يقرأ بابيْ الإيجاز والإطناب في كتاب المثل الثائر لابن الأثير يسمع علو صوته ، ويحس خشونة تأليفه ، ويدرك عند جدله أثر ابن سنان الخفاجي عليه ، وسننقل الآن رأيه الصريح في التأكيد على اختيار المساواة طريقا لأداء المعاني على الرغم من أنه لم يعقد لها بابا ، وسيلاحظ القارئ لهذا النص أن هذه العبارات الجدلية في مجملها لابن سنان الخفاجي ،لكنه يزعمها لنفسه،ونحن لم ننقلها عند حديثنا عن ابن سنان لأننا وجدنا له حديثا صريحا عن المساواة ، يقول ابن الأثير [3] :"واعلم أن جماعة من مدَّعي علم البيان ذهبوا إلى أن الكلام ينقسم قسمين : فمنه ما يحسن فيه الإيجاز كالاشعار والمكاتبات ، ومنه ما يحسن فيه التطويل كالخطب والتقليدات ، وكتب الفتوح التي تقرأ في ملأ عوام الناس ،

= التقدير : وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه ، يريد بالملك هشام بن عبد الملك،والممدوح هو إبراهيم بن هشام بن عبد الملك .وأما سلوك الطريق الأبعد فقوله : " أبو أمه أبوه " وكان يجزئه أن يقول : " خاله " وأما إيقاع المشترك فقوله : " حي يقاربه " لأنها لفظة تشترك فيها القبيلة والحي من سائر الحيوان بالحياة راجع الأسلوب لأحمد الشايب صـ ١٧٦، والبيت في دلائل الإعجاز ٨٣ هذا ، ومرد سوء الترتيب فى البيت أنَّ الشاعر فصل بين المبتدأ " مثله " وخبره " حي " ، والمبتدأ الثانى " أبو أمه " وخبره " أبوه " وفصل بين الموصوف " حى " وصفته " يقاربه " وقدم المستثنى " مملكا " على المستثنى منه " حى " ، ومن ثم اختل نظم البيت وتعقد لفظه ومعناه.

(1) دلائل الاعجاز ٢٦٨

(2) دلائل الإعجاز ٥٧

(3) المرجع السابق ٢٦٨

فإن الكلام إذا طـــال في مثل ذلك أثر عـــندهم وأفهمهم ، ولو اقتصـــر فيه على الإيجاز والإشارة لم يقع لأكثرهم .

" والمذهب عندي في ذلك ما أذكره ، وهو أن فهم العامة ليس شرطا معتبرا في اختيـــار الكلام لأنه لو كان شرطا لوجب على قياسه أن يستعمل في الكلام الألفاظ العامية المبتذلة عندهم ، ليكون ذلك أقرب إلى فهمهم ، لأن العلة في اختيار تطويل الكلام إذا كانت فَهْـــمَ العامة إياه ، فكذلك تجعل العلة بعينها في اختيار المبتذل من الكلام ، فإنه لا خلاف في أن العامة إلى فهمه أقرب من فهم ما يقل ابتذالهم إياه ، وهذا شيء مدفوع ".

وأما الذي يجب توخيه واعتماده فهو أن يسلك المذهب القويم في تركيب الألفاظ على المعاني ، بحيث لا تزيد هذه على هذه مع الإيضاح والإبانة ، وليس على مستعمل ذلك أن يفهم العامة كلامه فإن نور الشمس إذا لم يره الأعمى لا يكون ذلك نقصا في استنارتـــه ، وإنما النقص في بصر الأعمى ، حيث لم يستطع النظر إليه.

عليّ نحت القوافي من معادنها   وما علَيَّ بأن لا تفهم البقر

ونبدأ الآن دراستنا لباب الإيجاز فنقتبس منه ما يلي : -

١- **تعريف الإيجاز** :يقول ابن الأثير [١] " حدُّ الإيجاز هو دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه . والتطويل هو ضد ذلك ، وهو أن يُدَلَّ على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه. كقول العُجَير السلولي:

طَـــلُوع الثنايا بالمطايا وسابق   إلى غاية من يبتدرها يُقَـــدّم

فصدر هذا البيت فيه تطويل لا حاجـــة إليه ، وعَجُزُه من محاســـن الكلام المتواصـــفة ، وموضع التطويل من صدره أنه قال : " طلوع الثنايا بالمطايا " فإن لفظة " المطايا " فضلة لا حاجة إليها ، وبيان ذلك أنه لا يخلو الأمر فيها من وجهين : -

إما أن يريد أنه سابق الهمة إلى معالي الأمور ، كما قال الحجاج على المنبـــر عنـــد وصوله العراق:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   (متى أضع العمامة تعرفوني)

أي أنا الرجل السابق المشهور إلى معالي الأمور ، فإن أراد العجيـــر - الشاعـــر الـــذي نتحدث عنه - بقوله " طلوع الثنايا " ما أشرت إليه، فذكر " المطايا " يفسد ذلك المعنى؛لأنّ

---

[١] انظر باب الإيجاز في المثل الثائر - القسم الثاني ٢١١/٢١٢ ، وانظر سر الفصاحة ١٩٤-١٩٦

معالي الأمور لا يُرقَـى إليها بالمطايا ، وإن أراد الوجه الآخر ، وهو أنه كثير الأسفار ، فاختصاصه الثنايا بالذكر ، دون الأرض من المفاوز وغيرها لا فائدة فيه ، وعلـى كـلا الوجهين فإن ذكر " المطايا " فضلة لا حاجة إليه ، وهو تطويل باردٌ من غثٍ " .

ونحن نعقب على هذا النص فنقول :-

أولا : إن هذا التعريف للإيجاز هو مفهوم المساواة.

ثانيا : إن ابن الأثير في هذا النص مضطرب التفكير ، ذلك أن صدر البيت الذي يتحـدث عنه في رأيه ركيك اللفظ ويحتوي على فضول القول ، بينما عجزه من محاسن الكـلام ، إذن فما موقع هذا البيت عنده من الحسن والقبح ؟! بل ما حظه من البلاغة إذا كان العلماء قبله قد اتفقوا على أن التطويل عيب في الكلام وليس بجزء الكلام ؟!

٢- التفرقة بين التطويل والحشو :

يقول ابن الأثير- بعد أن ذكر ما سبق أن رصده ابن رشيق من الألفاظ التي تقع حشواً وذكرناها في حينها - في التعليق علي بيت البحتري :

ما أحسن الأيام إلا أنها   يا صاحبي إذا مضتْ لم ترجع

" فقوله " يا صاحبي " زيادة لا حاجة بالمعني إليها ، إلا أنها وردت لتصحيح الوزن لا غير. وهذه الألفاظ التي ترد في الأبيات الشعرية لتصحيح الوزن لا عيب فيها ؛ لأنا لـو عبناها علي الشعراء لتحجَّرنا عليهم وضيـّقْنا ، والوزن يضطر في بعض الأحيان إلـي مثل ذلك ، لكن إذا وردت في الكلام المنثور فإنها إن وردت حـشواً ، ولم تـرد لفائدة ، كانت عيباً ، وقد ترد في الأبيات الشعرية ويكون ورودها لفائدة ، وذلك هو الأحسن كقول البحتري:

قوم أهانوا الوفر حتى أصبحوا   أولَي الأنام بكل عرض وافر

فقوله " أصبحوا " بمعني صاروا، أي أنهم صاروا أولَي النـاس بالأعـراض الوافـرة ".[1]

وأقول معقباً عليه إنه مع نقله لما رصده ابن رشيق في دراسته للحشو من كلمات، لم يستفد من هذه الدراسة العظيمة ، بل لم يستفد من دراسة ابن سنان الخفاجي في الفـرق بين التطويل والحشو ، حيث كان يتحدث عن التطويل فانتقل إلي الحشـو دون أن يفـرّق بينهما ،علي أن تسامحه مع الشعراء في عدم احتساب الحشو الذي يأتي لتصحيح الوزن

---

(1) المثل السائر - القسم الثاني : ٢١٤ / ٢١٥

الشعري عيباً منقوضٌ بما يكون لدي كتاب النثر من رعاية تساوى الفواصل والأسجاع ، حيث إن لهم عليه مثل حق الشعراء مادمنا في دائرة التسامح [1] .

٣- **قسما الإيجاز:**

قسم ابن الأثير الإيجاز قسمين :-

أحدهما : الإيجاز بالحذف : وهو ما يحذف منه المفرد والجملة لدلالة فحوى الكلام علي المحذوف ، وقد جعله أربعة عشر ضرباً كلها قد نبَّه عليه النحاة من قبل ، وقد قال عن هذا القسم إنه لا يكون إلا فيما زاد معناه علي لفظه، مفسرا هذه الزيادة بقولــه: [2] " ألا تري إنك إذا قلت لمن دخل عليك : " أهلاً وسهلاً " عُلِم أن الأهل والسهــل منصــوبان بعامل محذوف ، تقديره : " وجدت أهلا ولقيت سهلاً " إلا أن لفظتــي وجــدت ولقيــت محذوفتان ، والمعني الذي دلا عليه باق ، فصار المعني حينئذ مفهوماً مع حذفهمــا ، فهو إذاً زائد لا محالة ، وكذلك جميع المحذوفات علي اختلافها " . ثم قال عن هذا القسم [3] إنه " يتنبه له من غير كبير كلفة في استخراجه لمكان المحذوف منه ".

والقسم الأخر : مالا يحذف منه شيء ،وقد جعله ضربان :-

أولهما : ما ساوى لفظه معناه ، ويسمي " التقدير " ، ثم قال عن هذا القسم : [4] " إن التنبه له عسر ، لأنه يحتاج إلي فضل تأمل ، وطول فكرة ، لخفاء ما يستدل عليه ، ولا يستنبط ذلك إلا من رسخت قدمه في ممارسة علم البيان ، وصار له خليقة وملكة ، ولم أجد أحداً علَّم هذين القسمين بعلامة ، ولا قيّدهما بقيد ، وقد أشرت إلي ذلك فيما يأتي من هذا الباب عند تفصيل أمثلتهما ، فليؤخذ من هناك ".

ولما ذهبت إلى هناك وجدته يقول : [5] " فأما الإيجاز بالتقدير فإنه الذي يمكن التعبير عن معناه بمثل ألفاظه وفي عدتها ، وأما الإيجاز بالقصر فإنه ينقسم قسمين :-

أحدهما . ما دل لفظه علي محتملات متعددة ، وهذا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها.

---

(١) راجع ما ذكرناه عند أبي هلال العسكري من حسن رعاية الفواصل.

(٢) المثل السائر – القسم الثاني ٢١٨

(٣) المرجع السابق ٢١٦

(٤) المرجع السابق ٢١٦/ ٢١٧

(٥)انظر المرجع السابق ٢٦٠

والآخر : ما يدل لفظه علي محتملات متعددة ، ولا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها ، لا، بل يستحيل ذلك ".

ولا أجد تعقيباً علي دراسته لقسمي الإيجاز إلا أن أحيل القارئ علي كتاب الصناعتين لأبي هلال الذي سبقت لنا دراسته ، فهذا من هذا ، غير أن اطلاقه اسم التقدير علي إيجاز المساواة لم أجده لأحد قبله ، أما العلامة التي اخترعها فهي إن دلت علي شيء فإنما تدل علي الاضطراب وحب الجدل .

باب الإطناب

١- تعريف الإطناب : يقول ابن الأثير ما ملخصه : [١] " بعد أن أنعمت نظري في هذا الإطناب وجدته ضرباً من ضروب التأكيد التي يؤتي بها في الكلام قصداً للمبالغة .... ورأيت علماء البيان قد اختلفوا فيه ، فمنهم من ألحقه بالتطويل الذي هو ضد الإيجاز ، وهو عنده قسم غيره ، فأخطأ من حيث لا يدرى ، كأبي هلال العسكري ، والغانمي حتى إنه قال : إن كتب الفتوح وما جري مجراها مما يقرأ علي عوام الناس ينبغي أن تكون مطولة مطنباً فيها ، وهذا القول فاسد ، ويكفي في بطلانه كتاب الله تعالي فإنه لم يجعل لخواص الناس فقط ، وإنما جعل لعوامهم وخواصهم ، وأكثره ، لا بل جميعه، مفهوم الألفاظ للعوام إلا كلمات معدودة ، وهي التي تسمي " غريب القرآن "٠٠٠٠٠٠ والذي عندي فيه أنه إذا رجعنا إلي الأسماء واشتقاقها وجدنا هذا الاسم مناسباً لمسماه ، وهو في أصل اللغة مأخوذ من أطنب في الشيء إذا بالغ فيه ، ويقال : أطنبت الريح ، إذا اشتدت في هبوبها ، وأطنب في السير ، إذا اشتد فيه ٠٠٠٠ والذي يُحَدُّ به أن يقال : هو زيادة اللفظ علي المعني لفائدة ، فهذا حدهُ الذي يميزه عن التطويل ، إذ التطويل هو زيادة اللفظ عن المعني لغير فائدة . وأما التكرير فإنه دلالة اللفظ علي المعني مردّداً ، كقولك لمن تستدعيه : أَسرِعْ أَسرِعْ ، فإن المعني مردد واللفظ واحد ، وإذا كان التكرير هو إيراد المعني مردداً ، فمنه ما يأتي لفائدة ، ومنه ما يأتي لغير فائدة ، فأما الذي يأتي لفائدة فإنه جزء من الإطناب ، وهو أخص منه ، فيقال حينئذ : إن كل تكرير يأتي لفائدة فهو إطناب ، وليس كل إطناب تكريراً يأتي لفائدة ، وأما الذي يأتي من التكرير لغير فائدة فإنه جزء من التطويل ، وهو أخص منه ، فيقال حينئذ : إن كل تكرير يأتي لغير فائدة تطويل ، وليس كل تطويل تكريراً يأتي لغير فائدة " .

---

[١] انظر المرجع السابق ٢٧٨ – ٢٨١ (بتصرف).

وتعقيبي علي كلام ابن الأثير هو أن الإطناب مقصود في أداء المعني ، وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه هي حقيقة المساواة ، وليس حديث المبالغة الذي ذكره سوى جزء مما قاله العلماء من قبل ، ومن يرجع إلي دراسة ابن رشيق يدرك ذلك بأدنى نظر .

٢- <u>قسما الإطناب</u>

قسم ابن الأثير الإطناب قسمين :-

<u>أولهما</u> : الذي يوجد في الجملة الواحدة من الكلام ، وقال إنه يرد حقيقة ومجازا.

<u>وثانيهما</u>: وهو الأبلغ الذي يوجد في الجمل المتعددة ، وقال : إنه يأتي علي أربعة أضرب.

<u>وملخص حديث القسم الأول</u>: [١] " أن وروده حقيقة مثل قولنا : رأيته بعيني ، وقبضته بيدي ، ووطئته بقدمي ، وذقته بفمي ، وكل هذا يظن الظان أنه زيادة لا حاجة إليها ، ويقول : إن الرؤية لا تكون إلا بالعين ، والقبض لا يكون إلا باليد ، والوطء لا يكون إلا بالقدم ، والذوق لا يكون إلا بالفم ، وليس الأمر كذلك ، بل هذا يقال في كل شيء يعظم مَنَالهُ ، ويعز الوصول إليه،فيؤكد الأمر فيه علي هذا الوجه،وعلي هذا ورد قوله تعالي[٢] (ذلكم قولكم بأفواهكم) فإن هذا القول لما كان فيه افتراء عظّم الله تعالي علي قائله ، وقوله سبحانه [٣] (فخر عليهم السقف من فوقهم) فهذا مقام ترهيب وتخويف وإنكار وتعظيم.

وأما ما جاء علي سبيل المجاز فقوله تعالي [٤] (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) ففائدة ذكر " الصدور " هنا أنه تعورف وعُلِم أن العمى علي الحقيقة مكانه البصر ، وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها ، واستعماله في القلب تشبيه ومثل ، فلما أريد إثبات ما هو خلاف المتعارف من نسبة العمى إلي القلوب حقيقة ، ونفيه عن الأبصار احتاج هذا الأمر زيادة تصوير وتعريف ليتقرر أن مكان العمى إنما هو القلوب لا الأبصار ۰ وهذا موضع من علم البيان ، كثيرة محاسنه ، وافرة لطائفه ، والمجاز فيه أحسن من الحقيقة لمكان زيادة التصوير ، في إثبات وصف الحقيقي للمجازى ، ونفيه عن الحقيقي ".

---

(١) انظر المرجع السابق ٢٨٢ - ٢٨٥ (بتصرف).

(٢) سورة الأحزاب آية ٤

(٣) سورة النحل آية ٢٦

(٤) سورة الحج آية ٤٦

وأما القسم الثاني: [1] فالضرب الأول منه : أن يذكر الشيء فيؤتي فيه بمعان متداخلة ، إلا أن كل معني يختص بخصيصة ليست للآخر ، وذلك كقول أبي تمام:

قطعتْ إليّ الزابيين هباتُه ... والتاث مأمول السحاب المسبــل [2]

من منّةٍ مشهورةٍ وصنيعةٍ ... بكــرٍ وإحســانٍ أغــرَّ محجّــل

فقوله" منة " مشهورة ، وصنيعة بكر، و" إحسان أغــرَّ محجّل " تداخلت معانيه، إذ المنة، والصنيعة ، والإحسان ، متقارب بعضه من بعض ، وليس ذلك بتكرير ، لأنه لو اقتصــر علي قوله : منة ، وصنيعة ، وإحسان ، لجاز أن يكون تكريرا ، ولكنه وصف كل واحدة من هذه الثلاث بصفة أخرجتها عن حكم التكرير ،فقال : منة مشهورة ،فوصفها بالاشتهار لعظم شأنها ، وصنيعة بكر ، فوصفها بالبكارة ، أي أنها لم يؤت بمثلها من قبل ، وإحسان أغرّ محجل ، فوصفه بالغرة والتحجيل ، أي هو ذو محاسن متعددة ، فلما وصــف هــذه المعاني المتداخلة التي تدل علي شيء واحد بأوصاف متباينة صار ذلك إطناباً ولم يكــن تكريراً ".

والضرب الثاني : " هو أن يذكر الشيء علي سبيل النفي ، ثم يذكر على سبيل الإثبات أو بالعكس ، ولابدَّ أن يكون في أحدهــما زيادة ليســت في الآخر، وإلا كــان تكريراً ، والغرض به تأكيد ذلك المعني المقصود ، ومما جاء منه قوله تعالي: [3] (آلم غلبت الروم ، في أدني الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون ، في بضع سنين ، لله الأمــر من قبــل ومن بعــد، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم ، وعد الله لا يخلف الله وعده ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيــا ، وهم عــــن الآخرة هم غافلون) . فقوله (يعلمون) بعد قوله (لا يعلمون) من الباب الذي نحــــن بصدد ذكره ، ألا تري أنه نفي العلم عن الناس بما خفي عنهم من تحقيــق وعده ، ثم أثبت لهم العلم بظاهر الحياة الدنيا ؟ فكأنهم علموا وما علموا،إذا العلم بظــاهر الأمور ليس بعلم ، وإنما العلم هو ما كان بالباطن من الأمور ".

والضرب الثالث : أن يذكر المعني الواحد تاماً لايحتاج إلي زيادة ثم يضرب له مثال من التشبيه ، كقول أبي عبادة البحتري:

---

(1) انظر في هذا القسم المثل السائر – القسم الثاني ٢٨٦-٢٩٣ (بتصرف).

(2) الزابيين : نهران. التاث : أبطأ. المسبل : الممطر.

(3) سورة الروم الآيات ١-٧

ذاتُ حسنٍ لو استزادت من الحســن إليه لما أصابت مزيدا

فهي كالشمس بهجةً والقضيب اللدن قدّا والريم طرفاً وجيدا

ألا ترى أن الأول كافٍ في بلوغ الغاية في الحسن ، لأنه لما قال : لو استزادت لمـــا أصابت مزيداً ، دخل تحته كل شيء من الأشياء الحسنة ، إلا أن للتشبيه مزية أخرى تفيد السامع تصويراً وتخييلا لا يحصل له من الأول ".

والضرب الرابع : أن يستوفي معاني الغرض المقصود من كتاب أو خطبة أو قصيدة ، ثم قال: إن هذا الضرب مثاله ومثال الإيجازمثال المفصــل والمجمــل فـــي عـــرض الموضوعات.

وأقول معقبا علي قسمي الإطناب : إنه في كلا القسمين – عدَا الضرب الرابــع من القســم الثاني – ذكر الفائدة التي من أجلها كان الأسلوب عنده مطنباً ، وذلك هو حقيقــة مصطلــح المساواة ، أما القسم الرابع الذي ذكر فيه أن مثاله ومثال الإيجاز مثال المفصل والمجمل؛ فإن المقصود هو عرض الموضـــوع بإيجازه أو تفصيلــه ، ولا يكون ذلك إلا حيث يقتضي المقام أيهما ، وذلك هو حديث المساواة التي تراعي حال المستمعيــن فـــي السليقة العربيــة التي أشرنا إليها في مطلع هذا البحث ، وسيأتي بعد قليل أن رأى ابـــن الأثير في هذا القسم كان محل إعجاب وتقدير من السكاكي فجعل منه قانون أداء المعاني ، بل أكثر من ذلك ، أن أحد علمائنا المعاصرين قام بعرضه عرضاً جديداً مع تطبيقية علي القرآن الكريـــم ، واتخذه رأياً له ، ونحن نضيف لهم جميعا – مادمـــنا اتفقنـــا علي أن عرض الموضـــــوع إيجازاً أو إطنابا مرهون باقتضاء المقام ذلك – المصطلح الغائب الذي وفقنا الله للوقـــوع عليه ، أعني مصطلح المساواة .

ثانيا :- مدرسة السكاكي:-

لم يذكر السكاكي مصطلح المساواة كطريق لأداء المعنـــي بصورة بليغـــة ، بل كان علي وشك أن لا يذكر حديث كيفية أداء المعني البليغ أصـــلاً ، نظراً لأنه تتبـــع هـــذه المسألة في كل كتابه مرتبطة بمقتضي الحال ، لكن لما تبين له من خلال هذا التتبـــع أن أداء المعني البليغ يتم بصورتين هما : الإيجاز والإطناب أراد أن يعـــرِّج علي الموضوع بصورة مقتضبة فقال:[1] " وأما الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام إيجازاً ولا طيِّها

([1]) مفتاح العلوم ١٢٠

إطنابا ، فمن أحاط علما بما قد سبق استغني بذلك عن بسط الكلام ههنا ، فلنقتصر علي بيان معني الإيجاز والإطناب ، وعلي إيراد عدة أمثلة في الجانبين ".

ثم إنه لما بدأ في ذكر معنـــي الإيجاز والإطنـــاب قال: [1] " أما الإيجاز والإطنـــاب فلكونهمـــا نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق ، والبناء علي شيء عرفـــي مثل جعل كلام الأوساط علي مجري متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم ، ولابـــدَّ من الاعتراف بـــذلك مقيسا عليه ، ولنسمّه " متعارف الأوساط " وإنه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم ، فالإيجاز: هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط، والإطناب : هو أداؤه بأكثر من عبارتهم ، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعـــة إلي الجمل أو إلي غير الجمل ".

وأقول في التعقيب علي هذه الفقرة : إن السكاكي في تحديد معني الإيجاز والإطنـــاب بهذه الصورة قد خرج عن صناعة البلاغة إلي صناعة المنطق ، ومن هنا أرى أنه قد كبا به جواده ، فالمساواة مصطلح قد تقرر علميا منذ فكر الناقد البليغ أبي هـــلال العسكـــري ، وكان تقريره من وحي الإشارة التي نقلها عن قول القائل :" كأن ألفاظه قوالب لمعانيه " ، وليس أدل علي ذلك من قول حازم القرطاجني [2] " وليس يحـــمد في الكلام أيضـــا أن يكون من الخفة بحيث يوجد به طيـــش ، ولا من القصر بحيث يوجد فيه انبتـــار ، لـــكن المحمود من ذلك ماله حظ من الرصانة لا تبلغ به إلي الاستثقال ، وقســـط من الكلام لا يبلغ به إلي الإسآم والإضجار ، فإن الكلام المتقطع الأجزاء ،المنبتر التراكيب غير ملذوذ ولا مستحلي ، وهو شبه الرشفات المتقطعة التي لا تروي غليلاً ، والكلام المتنـــاهي في الطول يشبـــــه استقصاء الجرع المؤدي إلي الغصص ،فلا شفاء مع التقطيع المخل،ولا راحة مع التطويل الممل ، ولكن خير الأمور أوساطها ".

ونحن إذا دخلنا مع السكاكي في صناعة المنطق وأضفنا إلي ما تقدم مـــن كلامـــه قـــوله : [3] " وذكرت للاختصار والتطويل مقامات قد أرشدت بها إلي مناسباتها ، فمـــا صادف من ذلك موقعه حُمِد وإلا ذُمَّ ، وسُمِّي الإيجاز إذ ذاك عياً وتقصيراً ، والإطنـــاب

---

(1) الموضع السابق.

(2) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ٦٥

(3) مفتاح العلوم ١٢٠

رأيه

إكثاراً وتطويلاً ". قلنا إذا صادف الكلام موقعه من مقامي الإيجاز أو الإطناب .[1] حُمِد لأن ذلك مساواة ، وليس إيجازاً ولا إطنابا ، وذلك الحمد يتعارض مع ما قاله عن متعارف الأوساط ، هذا فضلاً عن أن بداية حديثه ونهايته التي قام فيها بتجاهل المساواة ، وتوزيع الكلام بين الإيجاز والإطناب هو مصادرة للمطلوب ، وحكم مغالط مسبق قبل البحث والدرس بأنه لا توجد مساواة ، كما أن استعماله لفظ " التطويل " بمعني "الإطناب " في عبارته الأخيرة يعتبر خللا علميا يعارض المنطق تعبيراً وصناعة .

ثم أقول مرة أخرى إنه قد غاص في صناعة المنطق أكثر وأكثر عندما تحدث عن معني الإيجاز مرة ثانية بقوله : [2] " ثم إن الاختصار – أى الإيجاز – لكونه من الأمور النسبية يرجع في بيان دعواه إلي ما سبق تارة – أي البناء علي أقل من متعارف الأوساط الذي لا يحمد ولا يذم – وإلي كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر أخرى " فأدار بهذه العبارة الأخيرة عجلة الفكر المنطقي سريعاً حيث رأى تلاميذ مدرسته أنه قد أصبح للإيجاز معنيان هما: كون الكلام أقل من المتعارف،وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ، ومن ثم قال قائلهم : [3] " ويلزم من كون الإيجاز له معنيان أن يكون الإطناب كذلك ، مثلاً قوله تعالي حكاية عن زكريا عليه السلام :[4](رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا) هو أكثر من المتعارف ، وهو" يا رب شخت " فلا يكون إيجازاً باعتبار التفسير الأول ، ولكنه إيجاز باعتبار الثاني ، لأن ظاهر المقام يقتضي أبسط منه ، إذ هو مقام التشكِّي بانقراض الشباب وإلمام المشيب،وهو أشد شيء يشتكي منه لمن يدفع عوارضه الاستقبالية ويجدد الفوائت الماضية ، وذلك يقتضى ظاهراً أبسط مما ذكر كأن يقال : وهن عظم اليد والرجل وضعفت جارحة العين ولانت حدة الأذن إلي غير ذلك ، لكن باطن المقام يقتضي الاقتصار علي ما ذكر ليتفرغ لطلب المقصود ".

ثم زادت السرعة أكثر بقولهم عن هذا المثال :[5] " فبين التفسيرين عموم من وجه يجتمعان فيما لو قيل " رب شخت " فإنه أقل من مقتضي الحال لاقتضائه أبسط منه ،

---

(1) لعل القاريء يدرك بسهولة أن رأي السكاكي هذا من حديث ابن الأثير في القسم الرابع من الإطناب.

(2) مفتاح العلوم ١٢٤

(3) مواهب الفتاح (ضمن شروح التلخيص) صـ٣/١٦٥

(4) سورة مريم آية ٤

(5) مواهب الفتاح (الموضع السابق).

لكونه مقام التشكي من إلمام المشيب وانقراض الشباب علي ما تقدم، وأقل من المتعـارف أيضا وهو يا ربي شخت بزيادة حرف النداء وياء الإضافة ، وينفرد الثاني وهو كونه أقل مما يقتضي المقام في قوله تعالي مثلا (رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبـا) إذ يقتضي المقام – كما تقدم – أكثر منه ، والمتعارف أقل منه – كما لا يخفي ، وينفـرد الأول – وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول الصياد :غزال عند خوف فوات الفرصة، فإنه أقل من المتعارف وهو: هذا غزال ، وليس أقل مما يقتضى المقام لأنه يقتضي هـذا الاختصار – كما تقدم ، ولا يخفي عليك إجراء هذه النسبة ، أعني نسبة العموم من وجه علي التفسيرين في الإطناب أيضا ".

ولهذا الجدل كله أسقط مُوَجِّهُ الفكر في هذه المدرسة ، أعني الخطيب القزويني هـذا المنظور السكاكي معيداً إلي الساحة مرة أخري مصطلح المساواة ، لكن محفوفاً من جانبيه بمصطلحي الإيجاز والإطناب قائلاً : [1] " والأقرب أن يقال : المقبول من طرق التعبيـر عن المعني هو تأدية أصل المراد بلفظ مساوٍ له أو ناقصٍ عنه وافٍ أو زائدٍ عليه لفـائدة ، والمراد بالمساواة : أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصاً عنه بحذف أو غيـره ، ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض ، وقولنا : وافٍ ، احتراز عن الإخلال وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى كقول عروة بن الورد :

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا

فإنه أراد إذ يقتلون نفوسهم في السلم ، وقول الحارث بن حلزة :

والعيش خير في ظلا ل النوك ممن عاش كداً

فأنه أراد العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل فأخلَّ كما ترى ، وقولنا " لفائدة " احتراز من شيئين:–

أحدهما: التطويل وهو أن لا يتعين الزائد فـي الكلام كقوله (وألفى قولها كذباً ومينا) فإن الكذب والمين واحد.

وثانيهما : ما يشتمل علي الحشو ، والحشو ما يتعين أنه الزائد ، وهو ضربان :–

---

(1) انظر الإيضاح (ضمن شروح التخليص) ج ٣ /١٦٩-١٧٧ ، ومما يجب التنويه به أن قوله " والأقرب " من قبيل الأدب مع العلماء وأستاذه بطريق الأولي ، وهو يعني احتمال الصواب والخطأ مع ترجيح الصواب ، وقد يأتي هذا اللفظ مراداً به الصواب جزماً ، كما في قوله تعالي (اعدلوا هو أقرب للتقوى) وقوله سبحانه عن المنافقين بعـد غـزوة أحد (هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان) .

أحدهما : ما يفسد المعني كقول أبي الطيب:

ولا فضل فيها للشجاعة والندي   وصبر الفتي لولا لقاء شعوب

فإن لفظ " الندي " فيه حشو يفسد المعني ؛ لأن المعني لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت ، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى ؛ لأن الشجاع لوعلم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام ، فلم يكن لشجاعته فضل بخلاف الباذل مالــه ، فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله .

والثاني : مالا يفسد المعني كقوله :

ذكرت أخي فعاودني   صداع الرأس والوصب

فإن لفظ " الرأس " فيه حشو لا فائدة فيه ، لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس ، وليس بمفسد للمعني ".

وهذه العبارة من القزويني قد تلقفها تلاميذه وأداروا حولــها جدلاً أستشعر منــه أنهم كانوا – خاصة صاحب عروس الأفراح – علي وشك الوصول إلي الصــواب والوقــوع علــي مصطلح المساواة ،لولا أن صناعة المنطق قد غلبت عليهم ،يقول صاحب عروس الأفراح معقباً علي هذا الرأي للقزويني : [١] " وفيه نظر ، فإنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقــاً وإن كان المقام يقتضي الإطناب أو الإيجاز ".

والرأي عندي أن السبكي في هذا القول قد رأي أن القيدين الموجوديــن في عبــارة القزويني – أعني " الوفاء " في جانب الإيجاز " والفائدة " في جانب الإطنــاب – همــا صريــح مصطلح المساواة فقال بها ، لكنه لما رأى رفاقه من تلاميذ المدرسة قد مــالوا عما هــــو صريح عبارة القزويني وصاروا يتجاذبون الحوار حول قيد الإطناب حيــث يقولون : [٢] " قوله " لفائدة ، هذه التأدية هي الإطناب ، فهو تأدية أصل المراد بلفظ زائد عليه لفائــدة ، وظاهره أن المساواة والإيجاز لا يتقيدان بالفائدة ، وفيــه نظــر ، لأنهما حينئذ لا يكونان من البلاغة فالأولي تقييدهما بها أيضا ، ويراد بها – أي بالفائدة – ما يعم كون المأتِي به هو الأصل ولا مقتضي للعدول عنه كما في المساواة ، حيث لا توجــد في المقام مناسبة سواها ، أقول لما رأي السبكي ذلك قال مغلبا صناعة الجدل مثلهم [٣] "والذى

---

(١) عروس الأفراح (ضمن شروح التخليص) جـ٣ /١٧٠

(٢) مواهب الفتاح لابن يعقوب (ضمن شروح التخليص) جـ٣ / ١٧٠ ، ١٧١

(٣) عروس الأفراح (ضمن شروح التخليص) جـ٣ / ١٧٠

يظهـــر مـــن كلامه ، وهو الصواب ، أن قوله " لفائدة " يتعلق بالثلاثة من جهة المعني، يقال: المساواة تأدية أصل المعني بلفظ مساوٍ له لفائدة ،والإيجاز تأديته بلفـــظٍ ناقصٍ وافٍ لفائدة، والإطناب تأديته بلفظ زائد لفائدة ، فخرجت المساواة حيث المقام يقتضي إيجازاً أو إطناباً، وهي التي جعلها السكاكي معياراً للإيجاز والإطناب ،وقد خرج الحشو والتطـــويل عن الإطناب،وخرج الإخلال عن الإيجاز ".

وأرى أن السبكي في هذا القول قد اضطربت عليه المفاهيم كلها فلم يرجع عن كلامه فحسب ، بل عاد به إلي وجهة نظر السكاكي التي غيّرها أستاذه القزويني لعدم صحتـــها، وليس ابن يعقوب بأسعد منه حظاً حيث قال هو أيضا في أخـــر كلامـــه :[1] وقد تقـــرر بمـــا ذكر السكاكي والمصنف – أي القزويني – أن بين الإطناب والإيجاز واسطـــة هي المساواة ، وقيل : الإطناب تأدية أصل المراد بزائد لفائدة ،وغير ذلك إيجاز ، وعليه فلا واسطة ".

<u>**هذا عن الكلام النظري لكل من السكاكي والقزويني**</u> ، أما عن الأمثلة فقد كان العَـــلَم في إيجاز القصر– علي حد تعبير السكاكي–[2] الآية الكريمة[3](ولكم في القصاص حياة) ومقارنتها بالعبارة الشهيرة (القتل أنفي للقتل) ، أما إيجاز الحذف فقد ذكر السكاكـــي[4] أمثلة له في مثل المجاز المرسل في قوله تعالي[5] (هدى للمتقين) ذهابا إلي أن المعني هدي للضالين الصائرين إلي التقوى ، فهو وصف الشيء بما يؤول إليه ، وفي التعبير عن المسند إليه بالموصولية مثل قوله سبحانه[6] (فغشيهم من اليم ما غشيهم) ،وفي استعمال الفاء الفصيحة التي تدل علي محذوف قبلها،حيث نقل تلاميذ هذه المدرسة عن الزمخشري قوله :[7] " إنها لا تقع إلا في كلام بليغ ، والبلاغة فيه من جهة جملة سابقة عليها شرطية

---

(1) مواهب الفتاح (ضمن شروح التخليص) جـــ ٣ / ١٧١

(2) انظر مفتاح العلوم ١٢٠

(3) سورة البقرة آية ١٧٩

(4) مفتاح العلوم ١٢٠– ١٢٢

(5) سورة البقرة آية ٢

(6) سورة طه آية ٧٨

(7) انظر عروس الأفراح جـــ ٣ / ١٩٩ . هذا ، وقد عللوا تسميتها بالفاء الفصيحة بأنها تفصح عما قبلها من المحذوف شرطاً أو غيره علي خلاف بين العلماء ، أو أنها تدل على فصاحة المتكلم وقد وصفت بالفصاحة على الإسناد المجازى – انظر عروس الأفراح جـــ ٣/ ١٩٨ ، ١٩٩

أو غيرها " مثل قوله تعالي: [1] (فتوبوا إلي ربكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خيركم عند بارئكم فتاب عليكم) أي فامتثلتم فتاب عليكم .

لكن تلاميذ مدرسة أبَوْا إلا أن يقننوا ذلك ، وننقل في هذا الصدد قول السبكي:[2]"المحذوف أقسام :-

الأول : جزء كلمة مثل حذف النون في لم يك ، والياء في قوله تعالي [3] (والليل إذا يسر) ، والحذف هنا للتخفيف ، وتاء التأنيث من صيغة فعول وفعيل، حيث كانا لمؤنث.

الثاني : حذف كلمة أو أكثر وهي إما اسم أو فعل أو حرف . أما حذف الفعل فكثير حيث تدل عليه قرينة ، وأما حذف الحرف فكثير أيضا مثل حذف همزة الاستفهام ،وواو العطف ، ولام الأمر عند بعضهم ، وفاء جواب الشرط للضرورة ، وأما حذف الاسم فمنه حذف المبتدأ فقط أو الخبر فقط ، أو المضاف والمضافين والثلاثة ، وحذف الصفة ،والموصوف والمعطوف مع حرف العطف ، وحذف الحال ، والتمييز ، والمستثني في قولهم ليس إلا ، واختلفوا في حذف المبدل منه.

الثالث : الجمل مثل حذف جواب لولا ، ولما ، ولو ، وأما ، وإذا ، والقسم ، وجوابه ، وجمل الإغراء ، والتحذير ، وباب نعم وبئس ، وباب التنازع ، والاختصاص ، والنصب علي المدح ".

وتعقيبنا علي أمثلة الإيجاز أنها تناسب المقامات التي قيلت فيها ، ومن ثم فهي من باب المساواة ، وليس أدل علي ذلك من إيجاز الحذف ، حيث يمكن معرفة المحذوف – كما قالوا – [4] من أدلة كثيرة ، منها :

١- العقل والعرف : حيث يدل العقل علي الحذف ، والعرف علي تعيين المحذوف مثل قول الله سبحانه: [5] (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) أي أكل هذه الأشياء أو الانتفاع بها .

---

(١) سورة البقرة آية ٥٤

(٢) عروس الأفراح جـ ٣ / ٢٠١ ، ٢٠٢

(٣) سورة الفجر آية ٤ هذا وقد ذكر السبكي (جـ ٣ / ٢٠١ عروس الأفراح) أن عادة العرب أنها إذا عدلت بالشئ عن معناه نقصت حروفه ، والليل لما كان يسرى ، وإنما كان يسرى فيه نقص منه حرف ، كما في قوله تعالي (وما كانت أمك بغيا) الأصل بغية ، فلما حوّل و نقل عن الفاعل نقص منه حرف.

(٤) راجع شروح التخليص جـ٣ /٢٠٣-٢٠٩ (بتصرف).

(٥) سورة المائدة آية ٣

٢- **العقل وحده** : مثل قوله عز وجل [١] (وجاء ربك والملك صفاً صفّاً) أي أمر ربــك أوعذابه ، لاستحالة اتصاف الله سبحانه بصفة المجيء التي هى من صفات الحوادث .

٣- **العقل والعادة** : حيث يدل العقل علي الحذف ، والعادة علي تعيين المحذوف مثل قوله سبحانه :[٢] (فذلكن الذي لمتتني فيه) أي في حبه أو في مراودته .

٤- **العادة** : مثل قوله تعالي [٣] (لو نعلم قتالاً لاتَّبعناكم) أي لو نعلم مــكان القتــال .

٥- **الشروع في الفعل** : مثل قولنا : بسم الله ، عند الشروع في أفعالنا العادية ، أى باسم الله آكل أو أشرب أو ..... الخ ، ومثل ذلك اقتران الكلام بأي فعل كقولهم : لمن أعرس: " بالرفاء والبنيين " أي بالرفاء والبنين أعرست.

أما الإطناب فقد ذكر السكاكي [٤] لطائــف من مــقامات أمثلتــه ، منــها قولــه تعــــالي: [٥] (قولوا أمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلي إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسي وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهــم) قائلاً :- [٦] " أوثر الإطناب فيه علي إيجازه ، وهو آمنا بالله وبجميع كتبه ، لمَّا كان بمسمع من أهل الكتاب ، فيهم من لا يؤمن بالتوراة وبالقرآن وهم النصارى القائلــون ليست اليهود علي شيء ، وفيهم من لا يؤمن بالإنجيل وبالقرآن وهم اليهود ، وكل منهــم مــدّعٍ للإيمان بجميع ما أنزل الله تقريعاً لأهل الكتاب ، وليبتهج المؤمنون بما نالوا مــن كرامــة الاهتداء ، ووقع الإيجاز عن طباق المقام بمراحل ، وقوله: [٧] (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون) لــم يؤثر إيجــازه ، وهو اتقوا يوما لا خلاص عن العقاب فيه لكل من جاء مذنبا ، إذ كان كلاماً مع الأمــــة لنقش صورة ذلك اليوم في ضمائرهم ، وفي الأمة : الجاهل والعالم ،والمعترف والجاحد ، والمسترشد والمعاند ، والفَهِم والبليد ، لئلا يختص المطلوب منهم بفهــم أحد دون أحــد ، وأن لا يكون بحيث يناسب قوة سامع دون سامع ، أو يخلص

---

(١) سورة الفجر آية ٢٢

(٢) سورة يوسف آية ٣٢

(٣) سورة آل عمران آية ١٦٧

(٤) انظر مفتاح العلوم ١٢٢-١٢٤

(٥) سورة البقرة آية ١٣٦

(٦) مفتاح العلوم ١٢٢

(٧) سورة البقرة آية ١٢٣

إلى ضميـــر بعـــض دون بعض ، وقوله: [1] (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنـــون به) ولو أريد اختصاره لما انخرط في الذكر " يؤمنـــون به " ، إذ ليس أحد من مصدقي حملـــة العرش يرتاب في إيمانهم ، ووجه حسن ذكره إظهار شرف الإيمان وفضله والترغيب فيه " أي أن هذه الآية الأخيرة لما سيقت مساق المدح كان لابد من ذكر جملـــة (يؤمنون به) فضلاً عن أن ذلك من قبيل الترغيب في الإيمان .

ومن أبواب الإطناب عنده باب نعم وبئس حيث يفيد الإيضاح بعد الإبهام ، إذ لو أريد الاختصار لكفي : نعم زيد ، وبئس عمرو ، والحكمة في ذلك توخي تقرير المـــدح والذم لاقتضائهما مزيد التقرير بالإيضاح بعد الإبهام ، يقول السكاكي : [2] " ألا تراك إذا قلت: نعم الرجل ، مريداً باللام الجنس دون العهد ، كيف توجه المدح إلي زيد أولاً علي سبيـــل الإجمال لكونه من أفراد ذلك الجنس ، وإذا قلت : نعم رجلاً ، فأضمرته من غير ذكر له سابق ، وفسرته باسم جنسه ، ثم إذا قلت: زيد، كيف توجهه إليه ثانياً علي سبيل التفصيل"

وقد يضطرب السكاكي في إيضاح لطائف هذا الباب حتى يجعل فيه إيجازاً وإطنابـــاً في آنٍ واحدٍ فيقول :[3] " وإن هذا الباب متضمن للطائف: فيه من الإطناب الواقع في موقعه ما ترى ، وفيـــه تقدير السؤال ، وبناء المخصوص عليه ، يقدر بعد نعم الرجل أو نعم رجلاً ، مـــن هو ؟ ويبني عليه زيد ، أي هو زيد ، وقد عرفت – فيما سبق – لطف هذا النوع ،وفيـــه اختصار من جهة ، وهو ترك المبتدأ في الجواب ، ولا يخفي حسن موقعه ".

وكذلك من أبواب الإيضاح بعد الإبهام عنده باب التميز، سواء كان عن مفرد أو عن جملة ، لأنه باب مزال عن أصله لتوخي الإجمال والتفصيـــل يقـــول السكاكي : [4] " ألا تراك تجد الأمثلة الواردة من نحو: عندي مَنَوان سمنا ، وعشـــرون درهماً ، وملء الإناء عسلاً ، وطاب زيد نفساً ، وطار عمرو فرحاً ، وامتلأ الإناء ماء ، منادية علي أن الأصل :عندي سمن منوان ، ودراهم عشرون ، وعسل ملء الإناء ، وطاب نفس زيد ، وطيـــر الفـــرح عمراً، وملأ الماء الإناء ".

---

(1) سورة غافر آية ٧

(2) مفتاح العلوم ١٢٣

(3) الموضع السابق

(4) الموضع السابق

أما الخطيب القزويني وشراح تلخيصه فقد جعلوا للإطناب أبوابه التسعة المعروفة الآن ، وهي : الإيضاح بعد الإبهام ، والتوشيع [١]، وذكر الخاص بعد العام ، والتكرير، والإيغال ، والتذييل ، والتكميل (ويسمي أيضاً الاحتراس) ، والتتميم ، والاعتراض ، [٢] وأمثلتها أشهر من أن تذكر.

وتعقيبنا علي هذه الأمثلة أن كل ما اعتقدوه زائداً علي المعني هو– كما قالوا –جاء لفائدة، ومن ثم فإنه يجعل أداء المعني من قبيل المساواة ، ذلك أنه من أصل المعني المراد ، وإلا كان اللفظ لغير فائدة ، وكان المعني بعيداً عن أن يكون هو المعني المقصود ، ورحم الله الإمام عبد القاهر الذي علق علي بيت الفرزدق:

وما حملتْ أم أمريء في ضلوعها   أعقُّ من الجاني عليها هجائيا

فقال : [٣] " والنكتة التي يجب أن تراعي في هذا ، أنه لا تتبين لك صورة المعني – الذي هو معني الفرزدق – إلا عند آخر حرف من البيت ، حتى إن قطعت عنه قوله " هجائيا " بل" الياء" التي هي ضمير الفرزدق ، لم يكن الذي تعقله منه مما أراده الفرزدق بسبيل ؛ لأن غرضه تهويل أمر هجائه ، والتحذير منه ، وأن من عرّض أمّه له ، كان قد عرَّضها لأعظم ما يكون من الشر ".

مصطلح المساواة وفكر المحدثين:

اجتهد المحدثون في فهم ما قدمناه من الفكر البلاغي حول مصطلح المساواة ، فحاول بعضهم – بعد اقتناعه برأي معين– عرضه عرضاً جديداً مع شيء من التطبيق الذي نحسبه له إضافة جديدة ، وحاول بعضهم إضافة شيء من الفكر الغربي ، ونحن نحسب ذلك له أيضاً إضافة جديدة ، وسنحاول عرض كلا الاتجاهين فيما يلي : –

أولاً : دراسة الدكتور / محمد عبد الله دراز:

تعرض الدكتور محمد عبد الله دراز للفكر البلاغي حول مصطلح المساواة خلال كتابه القيم " النبأ العظيم – نظرات جديدة في القرآن " أثناء حديثه عن كون أسلوب القرآن هو ملتقي نهايات الفضيلة البيانية ،والتي منها حديث البيان والإجمال في القرآن

([١]) التوشيع هو أن يؤتي في عجز الكلام بمثني مفسر باسمين أحدهما معطوف علي الأخر كما جاء في الخبر (يشيب ابن أدم وتشبُّ معه خصلتان : الحرص وطول الأمل) .

([٢]) هناك بعض الشواهد التي لم يدخلوها تحت ضابط معين ، وأغلبها يكون للتأكيد أو لدفع التوهم أو لإزالة الشك مثل قولهم : رأيته بعيني ، وقد مر ذلك عند ابن الأثير أيضاً – راجع شروح التلخيص جـ٣ /٢٥٠ ، ٢٥١ .

([٣]) دلائل الإعجاز ٥٣٥

الكريم ، فكان مما قال : (١) " القرآن الكريم يستثمر دائما برفق أقل ما يمكن من اللفظ في توليد أكثـر ما يمكن من المعاني ، أجَل ، تلك ظاهرة بارزة فيه كله ، يستـوي فيهـا مواضع إجمـاله التي يسميها الناس مقام الإيجاز ، ومواضع تفصيله التي يسمونها مقام الإطناب ، ولذلك نسميه إيجازاً كله (٢) ؛ لأننا نراه في كلا المقامين لا يجاوز سبيل القصد ، ولا يميل إلي الإسـراف ميلاً ما ، ونري أن مراميه في كلا المقامين لا يمكن تأديتهـا كاملة العناصر والحلـى بأقل من ألفاظه ولا بما يساويها ، فليس فيه كلمة إلا هي مفتاح لفائدة جليلة ، وليس فيه حرف إلا جاء لمعني ".

ثم ذكر في حاشية الكتاب (٣) أنه لما رأي أن هذه التسمية مصطلحاً جديداً يخالف ما عليه البلاغيون لم ير بدّاً من إيضاح سبب المخالفـة ،ثم راح يستعـرض فـكر السكاكي والقزويني حول المصطلحات الثلاثة :الإيجاز والإطناب والمساواة ناقداً هذا الفكـر بأنـه جعل المساواة هي حديث العوام الذي يقع بين الإطالة والاختصار ، وهذا مالا دليل عليـه في العرف ولا في الوضع ، وبأنه جعل الفضيلة البيانية في الإيجاز أو الإطنـاب ، وهذا عكس ما بنيت عليه قاعدة الفضائل من اعتبار الوسطية بين الأطراف هي محك الفضل ، وبأن هذا الفكـر يتناقض مع نفسه عندما يزعم أن المساواة مقياس بلاغي إذا استخدمهـا الرجل البليغ فـي كلامه مع العامة ، وبأنها كيف تكون موجودة في القرآن وهي حديـث العوام ، وأنه لهـذا كله رأي أن يرد الفضيلة إلي نصابها من الحد الوسط لكنـه سماهـا " الإيجاز " لأن ما ورد عن العرب هو مدح هذا المصطلح ، واقتداء بما جاء عن الرسول صلي عليه وسلـم في قوله : لجرير: إذا قلت فأوجز ، وإذا بلغت حاجتـك فلا تتكلف ، ولما ورد عنه صلـي الله عليه وسلم من ذم الإكثار ، ثم أقسم ناقداً فضيلة الإطنـاب عند البلاغيين قائلاً : (٤) " فـلا وربك إنما هي فضيلة واحدة – يعني الإيجاز بمفهومه الجديد عنده – تُطلب من المتكـلم في كل مقام ، ويؤخذ بها في سعة التفصيل كما يؤخـذ بها في ضيق الإجمال ، بل لعلهـا في مقام التفصيل آكد طلباً وأصعب منالاً ، فالكلام الطويل إن حوي كل جزء منه فائـدة تمسُّ إليها الحاجة في الموضوع،ولا يسهـل أداء تلك القاعـدة بأقل منه كـان هو الإيجاز المطلوب ".

---

(١) النبأ العظيم ١٢٧- ١٣٠

(٢) قد يعزز هذا العمل ما توصلنا إليه استنباطاً في دراسة لنا منذ أكثر من عشر سنوات عنوانها (منهج العز بن عبد السلام في البحث البلاغي) - أن العز بن عبد السلام يقصد بالإيجاز : "القرآن" - مجازاً - في عنوان كتابه (الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز) - راجع هذه الدراسة - ص ٦٠

(٣) انظر كلامه في حاشية الصفحات ١٢٧-١٣٠

(٤) النبأ العظيم : حاشية ص ١٣٠

وبالنظر إلي ما ذكرناه عن هذا الإمام الفاضل نري أنه يتحدث عن المساواة مع اختلاف في التسمية ، ذلك أنه قال في صراحة تامة – خلال كلامه – ما نصه :[١] " نرد الفضيلة إلي نصابها من الحدِّ الوسط ، ونرجع فيه الذم إلي الطرفيين ، وذلك بجعل المقياس هو المقدار الذي يُؤدَّي به المعني بأكمله ، بأصله وحليته ، علي حسب ما يدعو إليه المقام من إجمال أو تفصيل ، بغير إجحاف ولا إسراف ،هذا القدر الذي من نَقَصَ عنه أو زاد ، عدَّه البلغاء حائداً عن الجادّة بقدر ما نَقَصَ أو زاد ، هو الميزان الصحيح [٢]الذي لك أن تسمي طرفيه بحق: تقصيراً أو تطويلا ، وأن تسميه هو بالمساواة أو القصد أو التوسط أو التقدير أو ما شئت فسمِّه ، ونحن قد سميناه أيضا باسم الإيجاز ".

ثم نقول : إننا سبق لنا أن رأينا مثل هذا القول عن الرماني ، ومن ثم فإننا لا نستبعد أن يكون رأي هذا الإمام مستوحي من رأي الرماني ،رحمهما الله ورحمنا ، وعفا عنهما وعنا بفضله وكرمه سبحانه.

ثانيا: دراسة الأستاذ / أحمد حسن الزيات:

لا تبعد دراسة الأستاذ أحمد حسن الزيات كثيراً عن دراسة الدكتور دراز ، ذلك أن حديث الأستاذ الزيات في كتابه (دفاع عن البلاغة) عن الوجازة بمعني المساواة ، يدرك ذلك – بأدنى نظر – من يقرأ نصوصه التالية:[٣] " الوجازة – بإجماع الرأي – هي حد البلاغة ، وإذا كانت الوجازة أصلاً في بلاغات اللغات ،فإنها في بلاغة العربية أصل وروح وطبع،وأوّل الفروق بين اللغات السامية واللغات الآرية أن الأولي إجمالية والأخرى تفصيلية ، يظهر ذلك في مثل قولك : (قُتِل الإنسان !) فإن الفعل في هذه الجملة يدل بصيغته الملفوظة،وقرينته الملحوظة علي المعني والزمن والدعاء والتعجب وحذف الفاعل ، وهي معان لا تستطيع أن تعبر عنها في لغة أوربية إلا بأربع كلمات أو خمس ، وطبيعة اللغات الإجمالية الاعتماد علي التركيز،والاقتصار علي الجوهر،والتعبير بالكلمة الجامعة، والاكتفاء باللمحة الدالة..........والتفصيل إذا سلِم من اللغو كان كالإجمال إذا بريء من الإخلال، وكلاهما حسن في موقعه ، بليغ في بابه ،وقد يكون التفصيل من الإيجاز إذ قُدِّر

---

(١) المرجع السابق : حاشية ص ١٢٩

(٢) " هو الميزان الصحيح " هو الخبر للمبتدأ " هذا القدر " وأقول : إن المؤلف رحمه الله لو كان سماه بأي من هذه الأسماء التي أشار إليها كان أعدل ، ولما احتاج إلي الدفاع عن هذا المصطلح " الإيجاز ".

(٣) دفاع عن البلاغة ١٠٣ – ١٠٥ (بتصرف) .

لفظه علي معناه ، فإن الإيجاز الذي نعنيه: أن يدل اللفظ علي المعني، ولا يزيد عليه، فإن كان ناقصاًعنه فهو إيجاز الحذف والقصر،وإن كان مساويا له فهو إيجاز التقدير والمساواة ،إنما أقصد بذكر الإجمال والتفصيل إلي أن الأسلوب العربي الأصيـــل موسوم بالوجـــازة من أصـــل النشأة ، لأنه أسلوب أمة صافية الذهن ، دقيقة ، سريعة الفهم ، تشعـــر بقوة ، وتعبر بقوة ، وتفهم بقوة ، وقوة الروح والقلب ، وقوة العقل والخلق ،تلازمهما قوة اللسان والقلم ، أي البلاغة ، والبلاغة الإيجاز، والإيجاز امتلاء في اللفظ ، وقوة في الحبك،وشدة في التماسك••••••• وملاك الإيجاز غزارة المعاني ووضوحها في الذهن ، وطواعية الألفاظ ومرونتها في اللسان ، وإنما يكون العيُّ والثرثرة ومضغ الكلام من جدب القريحة ، أو قِلة العلم ، أو سُقم الذوق ، أو نُبُوّ اللغة ، أو مجافاة الغرض ، ومن الكلام المأثور : من ضاق عقلـــه اتسع لسانه".

ثالثا : دراسة الدكتور / محمد رجب البيومي:

عالج أستاذي الدكتور محمد رجب البيومي الفكر البلاغي حول مصطلح المساواة من خلال كتابين قيِّمين هما : البيان القرآني ، وأحمد حسن الزيات بين البلاغة والنقد ، وقد أراد فضيلته أن تكون هذه المعالجة نظرية وتطبيقية في الكتاب الأول [1] ، وقد تحدث – كما تحدث الدكتور دراز– عن الفكر البلاغي عند السكاكي والقزوينـــــي ناقـــداً مفهـــوم مصطلحات الإيجاز والإطناب والمساواة ، مبيِّناً أن تعريفهم الإيجاز بأنه عرض المعانـــي الكثيرة في ألفاظ قليلة دون إخلال بالمعني مع الإيضاح ، وتعريفهم للإطناب بأنه زيـــادة التعبير عن مقدار المعني دون عبث في الزيـــادة ، يجعـــل الإيجاز والإطنـــاب وكأنهمـــا متعارضان لا يلتقيان ، مع أن الحقيقة الواضحة هي أن الزيادة إذا لم تـــكن عبـــثاً فهـــي مطلوبة، يحتِّمها واقع الحال ، فكل اختصار منها حينئذ يكون إخلالاً بالتركيب.

وكذلك الإيجاز ليس مجرد قصر في النص،وإنما هو طبيعة تشيع فيه مهمـــا بلغ من الطول، فقد تأتي السورة الكريمة في أكثر من خمسين آية وهي إلي الإيجاز أقـــرب ، كما تكـــون العبارة ثلاثة أسطر وهي إلى الإطناب أقرب لأن مقتضي الحـــال هو الذي يميل بالقول إلي سوائه بسطاً واختصاراً .

([1]) راجع البيان القرآني ١٠٢– ١١٥

ومثل ذلك المساواة : كيف يكون المتعارف من أوساط الناس ومخــاطبتهم ضابطــا للمساواة عند السكاكي مع أن أكثر هؤلاء من العامة الذين لا ينهجــون نهج البلغــاء فــي مراعــاة مقتضي الحال ، فلو أن السكاكي قد جعل المتعارف من أساليب البلغــاء علــي اختلاف مناحيهم التعبيرية هو المقياس للمساواة لكان أدني إلي الصواب.

ثم أفصح عن رأيه[١]– في إطار منهجه النقدي الرائع– بأنه إذا كان قدماء البلاغيين قــد حرصوا علي إيضاح روائع ما في القرآن من إيجاز وإطناب ومساواة فإن جهودهم ظلّت في إطار الجملة أو الجمل في الآية أو الآيتين – وهو صنيع ينبغــي ألا نتوقف عنده الآن– بل يجب أن ننظر إلي الإيجاز والإطناب في ضوء الموضوع الكلي ، لأننا إذا اتفقنا علي أن كلاً من الإيجاز والإطناب تكون بلاغته وفق مقتضي الحال ، فلن تتضــح هــذه البلاغة اتضاحاً كاملاً إلا باستعراض موقف مكتمل ، ليــرى الدارس من خــلال النــص المتماسك ما يستتر خلف الألفاظ من معان يوحي بها المقام ، فيدرك حقيقة الإيجــاز فــي موضعه ، كما يلمس ما يتطلبه الموقف من إشباع القول وامتداد النفــس ، فيدرك طبيعــة الإطناب حيــن يتطلبه .

وإذا ثبت أن الإيجاز إيجاز موضوع لا عبارة ، وأن الإطناب كذلك موضوع شامل يتشقق بالقول ، ويفيض بالعناصر فسنختار سورتين متجاورتين من سور القرآن الكريم ، لتــدل إحداهما علي ما نعنيه من الإيجاز ، وتدل الأخرى علي ما نعنيه من الإطناب.

وكانت سورة القمر نموذج الإيجاز ، حيث استعرض آياتها مشيرا إلى طريقتها في تناول قصص كثير من الأنبياء بأسلوب موجز لا يتعدى الأسطر في كل قصــة ، علــى عكس ما هو موجود في سورة هود – مثلا – لأن المقام هنا غير المقام هنــاك،ومع ذلك فإن الإيجاز يحتفظ بطابعه البليغ في دقة العرض ، ووضوح التصويــر ،فهــو بإجمالــه الموجز يرسل من الإيحاء الدال ، ما يعبر عن معان كثيرة تختفــي ألفاظهــا ، ويظهــر مدلولها النفسي في جذب النفوس وإثارة الوجدانات ، ومن هنا نبه على أن ما فيــها مــن تكرار قول الله عــز وجــل (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر) لا ينافي كونهــا نموذجا للإيجاز.

---

(١) انظر ١٠٥ (المرجع السابق).

وكانت سورة الرحمن هي نموذج الإطناب حيث قامـت على تقرير قضيتيـن: **أولاهما:** قدرة الله التي خلقت الكون ، **وثانيتهما:** حديث اليوم الآخر بما ينتهي إليه من نار أو جنة ، حيث ذكر أن هذه السورة بدأت بالحديث عن القضية الأولى،وأخـذت تعدد في بسط مشرق دلائل ساطعة على قدرة من خلق الإنسان وعلمه البيان ، كما خلق الشمـس والقمـر والنجـوم والشجر ، ورفع السماء ، ووضع الأرض ذات الفاكهة والنخل والحب ، ومرج البحرين ، وسيّر الجواري المنشآت ، تعدد ذلك في وضوح آسر.

ثم كان حديث القضية الثانية عن اليوم الآخر بما فيه من ثواب وعقاب علـى نفـس الشاكلة من البيان الواضح،ومن هنا نبه أيضا على أن ما فيها من تكرار قول الله عز وجل (فبأي آلاء ربكما تكذبان)من قبيل تعدد المتعلق الذي يقوم بدوره الأدبي في التأكيد والإلزام ،فضلا عن أن هذا التكرار يترك صداه النفسي مجلجلا بدعوة القلوب إلى العظةوالاعتبار.

هذا هو حديثه في الكتاب الأول ، أما في الكتاب الثاني فقد كان تعليقا علـى حديـث الأستاذأحمد حسن الزيات عن الوجازة في البلاغة العربية حيث يقول[1]:"أحب أن أنبه إلى شيء غفل عنه الكثيرون من دارسي الإيجاز في العربية ،إذ توهموا– والقدماء قد ألـحوا في ذلك – أن الإيجاز إيجاز جملة وعبارة ،مع أن الإيجاز في صميمه إيجاز موضـوع، وعلى ذلك سار المثل " البلاغة الإيجاز " وكل قول يجري هذا المجرى يجب أن يفهم في هـذا النطاق .... وأكرر هذا المعنى وأعيده لأن أكثر كتب البلاغة القديمة قد اتجهت وجهة غير مقنعة حيث أخذت في باب الإيجاز تقتطع عبارة من جملة ، أو بيتا من قصيدة ، لتقارن ما تقتطع بكلام في معناه أو تجعل القصر وحده دليل الترجيـح،والطـول دليـل الهبوط ، حتى ليُمدَح الشاعر بأنه ذكر المعنى في نصف بيت وغيره في بيت كامل وكأننا أمـام تعريفات علمية لا عبارات أدبية ،إذ قد يكون البيت أصدق تعبيرا وأكثر إشباعا في المعنى من نصف بيت يذكر هذا المعنى بعيدا عن نبضه وإيحائه وما يترك من الظلال في نفـس القارئ ! والأستاذ الزيات قد احتاط حيث قال عقب حديثه السابق { والتفصيـل إذا سلم من اللغو كان كالإجمال إذا برئ من الإخلال ، وكلاهما حسن في موقعـه ، بليغ في بابه ، وقد يكون التفصيل من الإيجاز إذا قدر لفظه على معناه } وفي هذا تسليم واضح بأن الإيجـاز ليس الأصل الأوحد للبلاغة ، وهو ما أكده البلاغيون فيما كتبوه ".

---

(1) أحمد حسن الزيات بين البلاغة والنقد ٢٧٠ / ٢٧١

وأنا هنا أحب أن أيضا أن أنبه إلى أن عبارة الدكتور رجب البيومي الأخيرة أعني قوله : " وفي هذا تسليم واضح بأن الإيجاز ، ليس الأصل الأوحد للبلاغة " هي التي أوعزت إلينا استقلالية رأي هذا العلامة عن متابعة رأي الأستاذ الزيات ، بل حدثتنا عن نباهته وذكائه اللماح في جعل الإطناب عِدلا للإيجاز في فضيلة البلاغة ، وأضيف إلى ذلك أن ربط سيادته كلا الفضيلتين بالمقام هو روح حديث مصطلح المساواة الذي كنا نتمنى أن يقع عليه.

رابعا : دراسة الأستاذ أحمد الشايب ، والدكتور أحمد حفني:

لئن كانت دراسة الأستاذ أحمد الشايب في كتابه " الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية "، والدكتور أحمد حفني فى كتابه " دراسات فى البلاغة " قد سلمتا بالفكر البلاغي الذي يؤمن بالمصطلحات الثلاثة : الإيجاز والإطناب والمساواة ، فإنهما قد دفعتا بهذا الفكر إلى عمق فنون الفكر الغربي الذي أصبح واقعا بيننا من مقال وقصة وملحمة ومسرحية ورواية ، وفي ذلك ما فيه من دعوة إلى تطوير بلاغتنا العربية ، وتنشيط الباحثين فيها لدراسة هذه الفنون على أسس سليمة من روح ثقافتنا العربية حتى نحتفظ بهويتنا وأصالتنا ، فجزاهما الله خير الجزاء.

ولئن كان حديث أولهما – حيث هو السابق – إشارة سريعة ، فإن حديث ثانيهما كان بداية موفقة تُؤمِّل أن يكون لهما ما بعدها، ومن ثم فإننا سنقتصر على النقل منه ، يقول الدكتور أحمد حفني [1] : " يقسِّم الغربيون الأدب إلى الفنون الآتية :الشعر – الأقصوصة – القصة – المسرحية – السيرة أو الترجمة – المقالة. والشعر عندهم نوعان قصيدة ،وملحمة : أما الملحمة فهي قصيدة طويلة جدا ، وتتخذ من البطولات والأساطير موضوعا لها تعبر عنه في أسلوب قصصي.ولما كانت موضوعية يحاول فيها الشاعر أن يتمثل عواطف الآخرين وانفعالاتهم ، ويصور الظروف التي أثرت في نفوسهم وسلوكهم تجاه مواقف القصة المختلفة ، وكانت شخصية الشاعر تظهر في طريقة تمثله للعواطف وتصويره للظروف وتمجيده لبعض المواقف وازدرائه لمواقف أخرى ، وكان شاعر الملحمة لا يحرص على تسجيل الواقع وحقائق التاريخ بقدر ما يحرص على تصوير البطولة،بالإضافة إلى التماسه التعبير الفني الجميل في جميع المواقف ، ولما كانت الملحمة بهذه الصفات التي وضحناها – فإن أسلوب الإطناب هو الأسلوب الذي يناسبها.

---

(1) انظر ١٧٦-١٧٨ في كتاب الأستاذ أحمد الشايب ، ١١٥ – ١١٧ في كتاب د . أحمد حفني.

" وأما القصيدة فإنها تميل غالبا إلى الإيجاز، لأن تقيُّد الشعر بالوزن والقافية يحد من قدرة الشاعر على الإفاضة والإطناب ، فهو لذلك يكتفي بالعبارة الدالة والصورة الموحية، يعينه على ذلك ما تكتسبه الألفاظ من ظلال نفسية جديدة في النسق الشعري الذي يضعها الشاعر فيه ، وما لموسيقى الشعر من قدرة على النفاذ إلى وجدان السامع.

" والشعر الحديث في الغالب أكثر ميلا إلى الإطناب من القديم ، لأنه لا يلتزم قافية واحدة تحدُّ من قدرة الشاعر على التفصيل والإفاضة،ولأن القصيدة منه أصبحت تعبر عن تجربة نفسية واحدة يبسطها الشاعر ويوضح جوانبها المختلفة – كأنما أصبحت تلك الصور الفنية عند الشاعر شيئا يقصد لذاته ، يعبر بها عن طاقته الشعرية وإحساسه بالطبيعة والحياة ". نعود بعد ذلك إلى كل من الأقصوصة والقصة والمسرحية ،فكل منهما يعتمد على الإطناب بنسب متفاوتة ، لأن القاص في كل منها يحاول أن يكون لقصته حبكة تتمثل في تسلسل الحوادث ، وعرضها ، وسيرها بطريقة متفاعلة حتى تنتهي إلى عقدة، وحلّ هذه العقدة أو الانتهاء بها إلى عقدة أخرى.

" ولابد للقاص أن يعرض حوادث قصته بصورة مشوّقة تحبس أنفاس القارئ وتحمله على عدم تركها حتى يستوفيها ، وهذا هو عنصر التشويق أو الإمتاع الذي لا بدَّ منه للقصة ، ولا بدّ لها أيضا من تحليل الشخصيات ، وإدماج القارئ في جو القصة وإشعاره أنه يعيش مع شخصياتها كأنه واحد منهم.

" والسيرة أو الترجمة يناسبها أسلوب المساواة ، لأن الأديب يعتمد فيها على الحقائق الموضوعية يصورها بأسلوب تقريري يسرد الحوادث ، والوقائع سردا تاريخيا يقصد به التعريف .

" كذلك المقالة يناسبها أسلوب المساواة إذا كانت علمية ، وتتراوح بين أسلوبي الإيجاز والإطناب إذا كانت صحفية ، ويناسبها أسلوب الإطناب إذا كانت أدبية ".

ونحن بعد ذلك نقول:إن ثقل الفكر السكاكي والقزويني وسيطرته على ساحة الفكر البلاغي كله قد كان وراء إيمان كثير من المحدثين بالمصطلحات الثلاثة،وإلا فإن مصطلح المساواة – كما بيّنا حتى عند قراءة فكر هذين الإمامين بتأمل وإمعان – هو الأوْفى بأداء المعاني عقلا وطبيعة ، ولنتأمل ذلك واضحا من خلال كلام الأستاذ أحمد الشايب أثناء كتابه ، وقد ابتعد عن نقطة بحث موضوعنا التي وقع فيها تحت سيطرة هذا الفكر،يقول

الأستـــاذ أحمد الشايب: [1] " الغرض من التعبير والبيان إظهار ما في النفس من الحقائق والعواطف والأخيلة ، وإيصالها إلى القراء والسامعين ، ووسيلة ذلك هي الأسلـــوب – أو العبـــارات اللفظية – إذا كانت غايته الإفهام أو التأثير أو هما معا .... ومعنى هذا أن الواجب على الأسلوب تحقيق هذه الغاية تحقيقا كاملا، فـــلابدَّ أن يكـــون صـــادق الأداء، ومساويا للمعنى المراد ، لا يزيد ولا ينقص ، وقبل ذلك يكون الأديب المنشئ فاهمـــا مـــا يريد أداءه صادق الشعور به، وعنده الوسائل اللغوية والتصويرية اللازمة ، فإذا ما توافر له ذلك استطاع البليغ أن يحقق المطابقة بين اللفظ والمعنى ، وأن يجعل كلاًّ منهما كفئاً للآخر".

هذا ، وبالله التوفيق والمنة ، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

---

(1) انظر ١٦٤/١٦٥ من كتاب الأسلوب . دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية .

أهم مصادر البحث ومراجعه

١- الأسلوب – دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية – الأستاذ أحمد الشايب ط ٨ – نهضة مصر.

٢- البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن الجاحظ – تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي ط سنة ١٩٨٥ .

٣- البيان القرآني للدكتور / محمد رجب البيومي – سلسلة مجمع البحوث الإسلامية – الكتاب الواحد والثلاثون – السنة الثالثة مايو ١٩٧٩م .

٤- جامع البيان في تفسير القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري – دار الفكر – بيروت ١٩٧٨م .

٥- الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون – ط٢ – مصطفى البابي الحلبي .

٦- دراسات في البلاغة – د . أحمد حفني – ط ١ – دار الطباعة المحمدية ١٩٦٨ م .

٧- دفاع عن البلاغة – الأستاذ أحمد حسن الزيات – عالم الكتب – ط ٢ – ١٩٦٧م .

٨- دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني – تعليق الشيخ محمود محمد شاكر – مكتبة الخانجي ط٢ – ١٩٨٩م .

٩- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام – لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي – تحقيق طه عبد الرءوف سعد – دار المعرفة – بيروت ١٩٧٨م .

١٠- سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي – تحقيق الأستاذ علي فودة – مكتبة الخانجي ط٢ – ١٩٩٤ م .

١١- شروح التلخيص للعلامة القزويني ومدرسته – عيسى البابي الحلبي .

١٢- الصناعتين (الكتابة والشعر) لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري – تحقيق علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم – عيسى البابي الحلبي .

١٣- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجبل – بيروت ط٤ – ١٩٧٢م .

١٤- المثل السائر في آداب الكاتب والشاعر لضياء الدين الأثير – تحقيق د . أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة – نهضة مصر .

١٥- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي – المطبعة الميمنية لمصطفى البابي الحلبي .
١٦- منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني – تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة – ط٣ – ١٩٨٦م – دار الغرب الإسلامي – بيروت .
١٧- النبأ العظيم – نظرات جديدة في القرآن – د. محمد عبد الله دراز – ط ٤– ١٩٧٧ – دار القلم – الكويت .
١٨- نقد الشعر لقدامة بن جعفر – تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي – دار الكتب العلمية – بيروت .
١٩- النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق د . محمد خلف الله ، د . محمد زغلول سلام – ط ٢ – دار المعارف بمصر.
٢٠- وحى القلم للأستاذ مصطفى صادق الرافعى – ط ٢ – دار المعارف بمصر .